الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني: قرارات المحكمة الاتحادية اثبتت عدالة موقفنا ازاء نزاهة الانتخابات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2024/02/22
No. : 7896

مراسم مهيبة وحزن عميق

"الاعتراف بهذا الفصل المظلم
باعتباره إبادة جماعية
سيعزز جهود المصالحة"

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- مراسم مهيبة لتشييع ودفن رفات (172) شهيدا من المؤنفلين
- الرئيس بافل أوصل رسالة الاتحاد الوطني في مؤتمر ميونخ للامن
- حضور الرئيس بافل في قمة ميونخ يعبر عن مكانة الاتحاد
- اشادات بدور القضاء في ملاحقة المجرمين وتحقيق العدالة
- قوباد طالباني: ستراتيجيتنا هي تقوية القطاع الخاص وتقليل الروتين
- ستران عبدالله : مثلبة دبلوماسية مزدوجة
- المحكمة الاتحادية تصدر قرارها حول قانون انتخاب برلمان كردستان
- الاتحاد الوطني: قرارات المحكمة الاتحادية اثبتت عدالة موقفنا
- الاتحاد الوطني مستعد لانتخابات برلمان كوردستان
- اقبال جيد على مراكز تحديث سجلات الناخبين
- اتفاق مبادئ من أجل المضي بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك
- المحكمة الاتحادية تلزم الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بصرف الرواتب
- المتحدث: الاتحاد الوطني يريد علاقات جيدة مع دول الجوار
- دعم رئاسي لاجراءات مواجهة الابتزاز السياسي
- رئاسة الجمهورية بصدد تقديم مشاريع قوانين تتعلق باحتياجات المواطنين
- رئيس الجمهورية: المرحلة المقبلة استكمال لمرحلة البناء والخدمات
- رئيس الجمهورية : أهمية بذل المزيد من الجهود لخدمة البصرة وأبنائها
- أهمية تعزيز التعاون والعمل المشترك مع تركيا
- عمق علاقات الأخوة والتعاون بين العراق والأردن
- د. خالد شواني يستعرض في جنيف برنامج الحكومة لحماية حقوق الانسان
- مجلس القضاء: الأقاليم تهدد وحدة العراق ولكردستان وضعه الخاص
- سوران علي: العراق الاتحادي في خطر!

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- اقتناص فرصة سانحة في أزمة الغاز بين حكومة إقليم كردستان وبغداد
- عدم المساءلة.. التحدي المتمثل في متابعة الإصلاح في العراق
- آفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا في قراءة روسية
- العراق في اليوم التالي للانسحاب الأميركي
- العراق والدولة المتخيّلة
- الدفاع عن حرية الصحافة

المرصد السوري و الملف الكردي

- اللغة الكردية في صراع من أجل البقاء في سوريا

رؤى و قضايـــا عالميـــة

- عالم مضطرب.. ما انتهى إليه مؤتمر ميونخ للأمن 2024
- خطوط الولايات المتحدة الحمراء لم تعد تخيف خصومها
- عمرو حمزاوي و ناثان براون: كيف يتغير الشرق الأوسط؟
- ماهر فرغلي : نساء «البغدادي»

العدد: 7896... 22-02-2024

مراسم مهيبة لتشييع ودفن رفات (172) شهيدا من المؤنفلين

برعاية السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد جرت مراسم مهيبة لتشييع ودفن رفات (١٧٢) شهيدا من المؤنفلين، الأربعاء ٢١ شباط ٢٠٢٤ بمدينة جمجمال في السليمانية.

وحضر المراسم ممثل فخامة رئيس الجمهورية رئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي شكري، ومعالي وزير البيئة المهندس نزار ئاميدي، ومعالي وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو، والسيد زيرك كمال ممثل رئيس إقليم كردستان، إضافة إلى عدد من السادة المسؤولين وذوي الشهداء.

واستهلت المراسم بعزف النشيد الوطني ونشيد إقليم كردستان، وتلاوة مُباركة لِأيّ من الذِّكر الحكيم.

بعدها ألقى الدكتور علي الشكري ممثل رئيس الجمهورية كلمة نقل من خلالها تعازي ومواساة فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى عوائل الشهداء، مؤكدا أن هذه المراسم تؤرشف لواحدة من أكبر جرائم العصر، لتكون شاهدة على فضائع ارتكبها النظام السابق، لافتا إلى أن تلك الجرائم أصبحت للأسف عند البعض مجرد ذكرى وذاكرة منسية نتيجة الإخفاق في تسجيل ونقل جرائم النظام المنصرم المليئة بالمآسي والويلات من قتل وتهجير وتغييب واضطهاد، حتى أصبح الجيل الجديد لا يعلم شيئاً عن تلك الحقبة المظلمة.

وأضاف الدكتور علي الشكري أن هذه المجزرة ارتكبت بحق أبرياء غيبوا قسرا دون ذنب إلا جريرة الانتماء القومي ومعارضة الطاغية، فكان الوأد الجماعي والدفن الحي في أرض امتلأت بالأجساد الطاهرة ثمن مواقفهم الوطنية.

وأشار ممثل رئيس الجمهورية إلى أن استذكار وإحياء مثل هذه المناسبات هو وفاء للأرواح الطاهرة التي

تعرضت للفناء الجماعي، ووفاء لمن قارع الظلم فقدم روحه أضحية على طريق الحرية، وتذكير للأجيال أن استحضار التاريخ فيه عبرة وعظة ورفض للظلم. كما أعرب عن شكره وتقديره لأسر الضحايا التي قدمت وتحملت الكثير من المعاناة، مشيدا بالجهود التي بذلت لإعادة الرفات وتنظيم مراسيم التشييع والدفن التي تليق بمكانة الشهداء.

جريمة الأنفال حكاية مؤلمة وجرح عميق يصعب علاجه

وألقت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد كلمة جاء فيها «إننا نجتمع اليوم في هذه المنطقة، التي تعاني نقص الخدمات كما هو حال عشرات المناطق في الإقليم والعراق بصورة عامة، وفي هذا النصب التذكاري وبعد مرور (٣٦) سنة على فراق أحبابنا، وبقلوب مليئة بالحسرة والألم لكي نتشارك في مراسم إعادة ودفن كل أحبابنا من الشهداء المؤنفلين.

وأشارت السيدة الأولى إلى أن جريمة الأنفال حكاية مؤلمة وجرح عميق يصعب علاجه، مؤكدة أن صرخات الأطفال ودعاء الأمهات لا يزال يتردد ونسمعه في كل لحظة، يحمل معه تلك المبادئ السامية والنفوس الأبية للشهداء الذين كانوا ضحية طاغية ودكتاتورا ارتكب أبشع الجرائم في التاريخ.

واستعرضت السيدة الأولى الجهود المبذولة في استعادة الرفات بعد عمليات فتح المقابر وبقائهم في دائرة الطب العدلي في بغداد لأكثر من أربع سنوات، وأخذ عينات الدم لإجراء فحوصات الـ(D.N.A) ومقارنتها مع عينات الفحوصات لرفات الشهداء لتحديد هوياتهم وإقامة مراسم التشييع والدفن الحالية.

وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد أن هذه العملية لم تكن سهلة، واستغرقت وقتا طويلا، لكن المهم البدء بالخطوة الأولى ولن نترجع إلى الوراء، مشددة على ضرورة العمل كفريق واحد من أجل فتح المقابر الجماعية الأخرى وإعادة الرفات إلى مناطقهم الأصلية بعد (٣٦) سنة من الانتظار.

وأشارت السيدة الأولى إلى ضرورة تضافر الجهود لمنع تكرار مثل هذه الجرائم البشعة ليس ضد الكرد فقط بل ضد أية قومية أخرى، كما حثت الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية والإقليم على العمل لتعويض ذوي الضحايا وتقديم الدعم والرعاية، وتوفير الحياة الكريمة الهانئة لهم.

»

هذه المراسم تؤرشف لواحدة من أكبر جرائم العصر وتذكير للأجيال أن التاريخ فيه عبرة وعظة

»

وأعربت السيدة شاناز إبراهيم أحمد عن شكرها وتقديرها لكل المساهمين بجهود إعادة رفات الشهداء المؤنفلين وإجراء مراسيم التشييع والدفن، مؤكدة الاستمرار في أداء هذا الواجب الوطني والإنساني حتى إعادة الرفات في المقابر الجماعية إلى مناطقها الأصلية.

وكتبت في صفحتها على شبكة الفيسبوك: اجتمعنا هذا الصباح في جمجمال لتكريم ١٧٢ شهيداً استشهدوا خلال حملة الانفال للإبادة الجماعية التي شنها النظام البائد. عُثر على رفاتهم في مقابر جماعية في صحراء السماوة. وقد قمنا بدفنهم بشكل كريم بما يليق بتضحياتهم في مدينتهم الأصلية، حيث ستتمكن عائلاتهم من زيارتهم.

لا يمكننا التراجع عن أهوال الماضي، ولكن يمكننا تكريم ذكرى الشهداء. إن الاعتراف بهذا الفصل المظلم من تاريخنا باعتباره إبادة جماعية سيعزز جهود المصالحة، التي تعد جزءا هاما من إعادة بناء العراق.

نظام البعث البائد نفذ هذه الجريمة البشعة لإبادة الشعب الكردي

ونقل السيد زيرك كمال تحيات رئيس إقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني إلى السيدة الأولى وإلى كل المساهمين في إعادة رفات الشهداء.

وأضاف أن نظام البعث البائد نفذ هذه الجريمة البشعة لإبادة الشعب الكردي، مما أجج روح الانتفاضة لدى الكرد بقيادة الحركة التحررية وقوات البيشمركة لإسقاط النظام الدكتاتوري البعثي.

وأكد ضرورة العمل من أجل معالجة جروح جريمة الأنفال عن طريق تقوية ثقافة التعايش بين جميع المكونات

و استعرض السيد ضياء كريم طعمة ممثل مؤسسة الشهداء، عمل المؤسسة إلى جانب الجهات المعنية في إعادة الرفات إلى مناطقهم الأصلية، مشيدا بما قدمته السيدة الأولى من دعم واهتمام في حسم هذا الموضوع المهم والإنساني.

بعدها جرت مراسم الدفن المتبعة للجثامين بحضور ذوي الضحايا، الذين أعربوا عن بالغ شكرهم وامتنانهم للسيدة الأولى والمساهمين في إرجاع رفات أهاليهم وأقربائهم بعد ٣٦ سنة من دفنهم في المقابر الجماعية.

الاعتراف بهذا الفصل المظلم من تاريخنا باعتباره إبادة جماعية سيعزز جهود المصالحة

اشادات بمساعي الرئيس بافل من اجل وحدة الصف والتفاهم

الرئيس بافل أوصل رسالة الاتحاد الوطني الى الأصدقاء والحلفاء في مؤتمر ميونخ للامن

اصدر المكتب الاعلامي لبافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/٢/١٩ بيانا حول مشاركة الرئيس بافل في اعمال مؤتمر ميونخ للامن، تطرق فيه الى لقاءات واجتماعاته وايصال رسالة الاتحاد الوطني للمشاركين في المؤتمر، وفيما يأتي نص البيان:

«شارك بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكورستاني في اعمال مؤتمر ميونخ للامن ٢٠٢٤، وتمكن خلال المؤتمر من ايصال رسالة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى الاصدقاء والحلفاء في العالم بشكل مباشر.

وعلى هامش انعقاد المؤتمر عقد الرئيس بافل جلال طالباني العديد من الاجتماعات الخاصة والرسمية مع رؤساء الحكومات، الدبلوماسيين، السياسيين والخبراء العسكريين، لإيصال الاوضاع الجدية الراهنة في العراق بشكل عام وكوردستان بشكل خاص إلى رؤساء ومسؤولين الكبار في العالم.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني خلال الاجتماعات على حقيقة ان الحرب ضد منظمات

الارهابية لم تنته بعد، كما سلط الضوء على الاوضاع غير المستقرة التي تشهدها المنطقة بسبب الصراعات الاقليمية.

كما أوضح الرئيس بافل جلال طالباني ضرورة بقاء قوات التحالف الدولي في إقليم كوردستان والعراق، وقال: يجب ان يكون بقاء القوات بشكل يتناسب مع التطلعات ومستلزمات السلام والاستقرار الحالي للمنطقة.

وتحدث الرئيس بافل جلال طالباني عن جهود الاتحاد الوطني الكوردستاني المستمرة لتعزيز التنسيق بين فريق الاتحاد الوطني الكوردستاني في حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، وكانت اهمية انتخابات اقليم كوردستان والاستعدادات لاجرائها في موعدها المحدد، والاطمئنان لنجاح ونزاهة الانتخابات محورا آخر من المناقشات مع المسؤولين الذين اجتمع معهم في مؤتمر ميونخ للامن «.

المكتب الاعلامي لبافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الوضع الحساس للمنطقة يتطلب قرارات صائبة وسياسة حكيمة

وعلى هامش مشاركته في أعمال اليوم الثالث لمؤتمر ميونخ للأمن اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٤/٢/١٨ مع الدكتور أنور قرقاش مستشار رئيس دولة الامارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان للشؤون الدبلوماسية.

وشدد الاجتماع على أهمية التنسيق والعمل المشترك من اجل حماية الاستقرار في المنطقة وسبل مواجهة التحديات الأمنية.

حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على تعزيز العلاقات

واكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على تعزيز العلاقات ومزيد من التعاون المشترك بين الجانبين بما يخدم ترسيخ الاستقرار والامن، حيث قال: « نحن مع تنمية العمل المشترك في المنطقة وان تكون جميع الاطراف متعاونة للتغلب على التحديات الأمنية، لان الوضع حساس ويتطلب قرارات صائبة وسياسية حكيمة».

كما تطرق الاجتماع الى أوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وتم التأكيد على استمرار الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف بغية إيجاد مخرج مناسب لأنهاء المشكلات وحلها.

وتبادل الجانبان الآراء حول ملف العلاقة بين الإقليم والعراق، حيث سلط الرئيس بافل جلال طالباني الضوء على الجهود البناءة للوصول الى نتائج إيجابية واتفاق وطني بين حكومة إلاقليم وبغداد وفق الاسس الدستورية والشراكة الحقيقية بغية تحقيق الأهداف العليا وتقديم المزيد من الخدمات.

التعامل بمسؤولية وتطويق التوترات والحد من انتشارها

الى ذلك أكد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ووزير الخارجية الكويتي عبد الله علي اليحيى، الأحد، ضرورة تطويق توترات المنطقة واحترام سيادة الدول وفقا للمبادئ الدولية المتعارف عليها.

والتقى رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني على هامش فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر ميونخ للأمن بنسخته الـ ٦٠، وزير الخارجية الكويتي عبد الله علي اليحيى"، مبينا أن "اللقاء شهد التأكيد على ضرورة تطوير التعاون والعلاقات بين إقليم كردستان والكويت، وحماية الاستقرار في المنطقة".

وناقش الجانبان وفقا للبيان "المستجدات في الشرق الأوسط، إذ أكد طالباني على ضرورة إيجاد حلول سلمية للخلافات، مشددا على أهمية حماية سيادة الدول وفقا للمبادئ الدولية المتعارفة، موضحا أن الواجب يحتم على الجميع التعامل بمسؤولية مع الأحداث وتطويق التوترات والحد من انتشارها".

بدوره أشاد وزير الخارجية الكويتي عبد الله علي اليحيى بجهود الرئيس العراقي الراحل في حماية استقرار البلد، معتبرا أن العلاقات الكردستانية العراقية الكويتية تطورات في عهد طالباني، والكويت تنظر بعين الاعتبار لذلك الدور التاريخي المشهود، مؤكدا أننا نرحب باستمرار المضي على تلك السياسيات الحكيمة على أيدي بافل طالباني، والكويت تدعم ذلك التوجه.

استذكار جهود وخطوات الرئيس مام جلال بتقدير

والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاحد ٢٠٢٤/٢/١٨ على هامش مشاركته في اعمال اليوم الثالث لمؤتمر ميونخ للامن، ستيفن بيكن نائب وزير الخارجية الامريكية السابق ونائب رئيس شركة بوينك.

وتم خلال الاجتماع التأكيد على مواصلة التنسيق والتعاون بين اقليم كوردستان، العراق، والولايات المتحدة في اطار حماية المصالح العليا والعمل المشترك في مواجهة الارهاب والتغلب على التحديات الامنية.

واكد الرئيس بافل حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على توحيد الجهود الدبلوماسية من اجل حماية الاستقرار السياسي في المنطقة وقال: « الاتحاد الوطني يواصل جهوده لابعاد الصراعات عن البلاد والحفاظ على استقراره، ولانريد ان تكون ارضنا ساحة لتسوية الصراعات، كما لا نريد تعريض أمن شعبنا للمخاطر.

في المقابل استذكر ستيفن بيكن جهود وخطوات الرئيس مام جلال بتقدير، من اجل حماية الاستقرار والسلم في العراق حيث قال: « كنت سعيدا بلقاء الرئيس مام جلال عن قرب، عند زياراتي الى العراق، وقد تباحثنا حول العملية السياسية في العراق آنذاك».

حضور الرئيس بافل في قمة ميونخ يعبر عن مكانة الاتحاد في استقرار المنطقة

أصدر جعفر شيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني بيانا بمناسبة مشاركة بافل جلال طالباني في اعمال قمة ميونخ للامن أكد فيه ان حضور رئيس الاتحاد الوطني دلالة على دور ومكانة الرئيس بافل والاتحاد الوطني في استقرار المنطقة، وفيما يأتي نص البيان:

« ان حضور ومشاركة الرئيس بافل جلال طالباني في أعمال قمة ميونخ للأمن ٢٠٢٤ (MSC-٦٠) يشير الى أهمية ودور رئيس الاتحاد الوطني في الحفاض على استقرار المنطقة والعراق بصورة عامة وامن واستقرار إقليم كوردستان بصورة خاصة.

يعتبر الاتحاد الوطني الكوردستاني الان، ودوما، طرفا رئيسيا وفعالا في الحفاض على توازن القوى تجاه أي طرف او قوة إقليمية وخارجية يريد اختلال هذا التوازن في إقليم كوردستان والعراق، حيث ان مشاركة الرئيس بافل طالباني في اهم قمة للأمن في العالم، هي إشارة الى مكانة الاتحاد الوطني على مستوى الدولي والإقليمي في هذا الوقت الحساس الذي يمر بها العالم بصورة عامة والشرق الأوسط بصورة خاصة.

ان رفاق الاتحاد الوطني ومعهم جماهير شعب كوردستان مطمئنون لنتائج مشاركة الرئيس بافل طالباني في القمة وينتظرون بزوغ مرحلة اكثر تقدما من الامن والاستقرار في اقليم كوردستان ».

شيخ جعفر شيخ مصطفى

مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني

اشادات بدور القضاء في ملاحقة المجرمين وتحقيق العدالة

أشاد نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، الأحد، بدور القضاء بمحافظة السليمانية في تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

وقال طالباني في بيان إنه "أتقدم بالشكر والعرفان لمحكمة السليمانية في حسم ملفي الشهيد النقيب (محمد) و(شنيار هونر)، وفرض العقوبة القانونية على القتلة والمتورطين في القضيتين".

وأضاف "كما أتقدم بالشكر للقوات الأمنية والادعاء العام والسادة المحاميين والجهات ذات الصلة الذين قدموا خلال العامين المنصرمين الدعم وأبدوا التعاون في تنفيذ العدالة وترسيخ سيادة وسلطة القانون".

وتابع "أجدد التأكيد على ضرورة عدم إفلات القتلة وسفاحي النساء والمجرمين في كردستان من العقوبات القانونية تحت أي ذريعة كانت ".

هذا وحكمت محكمة السليمانية، بالإعدام على قاتل ضابط استشهد خلال تنفيذ الواجب في إلقاء القبض على مطلوبين، وزوج أقدم على حرق زوجته بعد خلافات نشبت بينهما، العام الماضي.

ستراتيجيتنا هي تقوية القطاع الخاص وتقليل الروتين

زار قوباد طالباني يوم الاثنين ٢٠٢٤/٢/١٩، غرفة تجارة محافظة السليمانية، مؤكدا دعمه للتجار والمستثمرين.

وفي بداية اللقاء تقدم قوباد طالباني بالتهنئة الى رئيس وأعضاء غرفة تجارة السليمانية، آملا أن يؤدوا دورهم في إزدهار المحافظة وزيادة الحركة التجارية وانتعاش الأسواق.

وبعد الاستماع الى المشكلات والعقبات التي تعترض عمل التجار والمستثمرين، أشار نائب رئيس الوزراء الى جهود فرض سيادة القانون، وطمأنهم بأنهم لن يسمحوا لأي كان بخلق المشكلات أمام عمل التجار والمستثمرين، وقال: «ستراتيجيتنا هي تقوية القطاع الخاص، لذا ندعم التجار والمستثمرين، وقد تمت توصية الجهات المعنية في الحكومة بتقديم التسهيلات اللازمة بهدف تقليل الروتين في تسيير أعمالهم».

وطالب قوباد طالباني غرفة تجارة السليمانية بالمساهمة في تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بالاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة،

لأن الطريق الأنجع لازدهار كوردستان في مجال الاستثمار هو في تطوير هذه القطاعات، لأنها توفر أكبر عدد من فرص العمل للشباب، وبالتالي تساهم في تقوية البنية الاقتصادية والقطاع الخاص.

وفي ختام القاء تقدم نائب رئيس الـوزراء بالشكر الى التجار والمستثمرين في السليمانية والدوائر التي ساهمت في أن تكون السليمانية رائدة في عدد المشاريع المنجزة خلال العام ٢٠٢٣، وقال: «هذا النجاح تحقق بفضل جهود الجميع ونتطلع الى إنجاز المزيد من المشاريع خلال العام الحالي في القطاعات المختلفة، خدمة للسليمانية وأهلها».

متابعة تنفيذ المشاريع السياحية في منتجع سرجنار بالسليمانية

الى ذلك وجه نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، المديرية العامة للسياحة في السليمانية، الأحد، بتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين في القطاع لإنجاز مشاريعهم السياحية بأسرع ما يمكن.

وقال مكتبه الإعلامي إن طالباني "أجرى، اليوم، زيارة إلى المديرية العامة للسياحة في السليمانية برفقة رئيس هيئة السياحة في الإقليم أمل جلال"، مبينا أن "طالباني بحث سير العمل في المشاريع السياحية، موجها المسؤولين في المديرية بزيادة التعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين بغية إنجاز مشاريعهم السياحية بأسرع ما يمكن".

وأشار طالباني خلال اجتماع مع العاملين في المديرية إلى "أهمية المشاريع الزراعية التي باتت مادة تدرس في الجامعات والمدارس، وستشكل في المستقبل القريب داعما مهما لتطوير قطاعي السياحة والزراعة، الذين سيرفدان بدورهما الموازنة العامة بمصادر جديدة للإيراد ويخلقان فرص عمل أكثر في القطاع الخاص".

ودعا طالباني "المديرية العامة للسياحة في السليمانية إلى التنسيق والتعاون التام مع وزارة الزراعة لإكمال ركائز القطاع المذكور في إقليم كردستان وتطويره والنهوض به، قبل أن يجري جولة ميدانية للمرافق السياحية في منتجع سرجنار الذي سيشهد تنفيذ العديد من المشاريع السياحية المهمة".

مثلبة دبلوماسية مزدوجة

لم يكن السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية الاسبق موفقا ابدا في مقابلته مع صحيفة الشرق الاوسط حين تحدث عن الراحل الرئيس مام جلال في معرض تعليقه عما اسماه بتهديدات ايران للقيادة السياسية في العراق . فهو قد استشهد بواقعة (كذا)بين راحلين لم يعد بأمكانهما تفنيد اي ادعاء او تأكيده . و من المعلوم ان الاستشهاد بالغائب ايا كان في معرض الاسانيد المتينة يعد حجة ضعيفة لقائله تضاف الى مثلبته الدبلوماسية حين غفل عن دوره الوطني والدبلوماسي الواجب عراقيا وكرديا في الدفاع عن مكانة القيادة العراقية ازاء تهديدات مزعومة لم تؤكدها مصادر محايدة.

ستران عبدالله

المحكمة الاتحادية تصدر قرارها حول قانون انتخاب برلمان كردستان العراق

عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٤\١٢\٢١ واصدرت حكمها بالدعوى بالعدد (٨٣ وموحداتها ١٣١و١٨٥\اتحادية\٢٠٢٤) الذي تضمن الحكم بما يلي:-

أولا-

عدم دستورية عبارة (احد عشر) الواردة في المادة الاولى من قانون انتخاب برلمان كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ليصبح النص كالاتي (يتكون برلمان كردستان من مائة عضو) .

ثانيا-

عدم دستورية عبارة (بموجب احكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ لحين تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء لكردستان العراق) الواردة في المادة (السادسة مكرر/ اولا) من قانون انتخاب برلمان كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ليصبح النص كالاتي: (اولاً- تحل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات محل الهيئة العليا لانتخابات برلمان كردستان العراق الواردة في هذا القانون للاشراف على انتخابات البرلمان وادارتها) وعدم دستورية (البند رابعا) من المادة (السادسة مكرر) .

ثالثا-

عدم دستورية المادة (التاسعة) من قانون انتخاب برلمان كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ونفاذ النص السابق الذي تم الغاؤه بموجب المادة (الربعة) من التعديل الثالث رقم (٤٧ لسنة ٢٠٠٤) ليكون النص النافذ (تقسم كردستان العراق الى مناطق انتخابية على ان لاتقل عن اربع مناطق) .

رابعا-

عدم دستورية المادة (الثالثة) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣ (قانون التعديل السابع لقانون انتخاب برلمان كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل الذي الغيت بموجبه المادة (السابعة عشر) من القانون المذكور والعودة للعمل بالمادة انفة الذكر التي تنص على (تزويد دائرة الاحوال المدنية كل مواطن اكمل الثامنة عشر من العمر ببطاقة الناخب وفق صيغة تحدد اوصافها وشكلها ببيان الهيئة العليا على ان يبرز الناخب ما يثبت شخصيته عن الاقتراع) .

خامساً-

عدم دستورية عبارة (على نطاق كردستان العراق) وعبارة (على ان لا يقل عدد المرشحين في كل قائمة انتخابية عن ثلاثة) الواردتين في المادة (الثانية والعشرون) من قانون انتخاب اقليم كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ليصبح النص كالاتي (لكل كيان سياسي في كردستان العراق تقديم قائمة خاصة به تتضمن اسماء مرشحيه تحتوي على نسبة لا تقل عن٣٠٪ من النساء ويتم ترتيب اسماء المرشحين بالشكل الذي يضمن تمثيل النسبة المذكورة للنساء في البرلمان) .

سادساً-

عدم دستورية المواد ((السادسة) و (السابعة) و(البند اولاً/١و٢ من المادة السادسة والثلاثون) و (السادسة الثلاثون مكرر) و (الفقرة (٢) من المادة السادسة الخمسون) و (الثامنة والخمسون)) من قانون انتخاب اقليم كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل .

سابعاً-

رد دعوى المدعين بخصوص الطعن ببقية المواد الاخرى من قانون انتخاب اقليم كردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل .

ثامنا-

رد دعوى المدعين عن المدعى عليهما رئيس اقليم كردستان ورئيس وزراء حكومة اقليم كردستان / اضافة الى وظيفتيهما لعدم توجه الخصومة .

وصدر الحكم بالأكثرية باتا وملزما للسلطات كافة.

قرارات المحكمة الاتحادية اثبتت عدالة موقفنا

الاتحاد الوطني ضمن حقوق المكونات ونزاهة الانتخابات

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، الأربعاء، قرارات بشأن انتخابات اقليم كوردستان ورواتب الموظفين غيرت فيها نظام الانتخابات الى ٤ مناطق انتخابية والغت مقاعد المكونات وألزمت حكومتي الإقليم والعراق بتوطين وصرف رواتب الموظفين في وقتها، وعقد زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان الذي تقدم بالشكوى الى المحكمة الاتحادية التي صدرت بناء على هذه الشكوى.

شكوى الاتحاد الوطني كانت دستورية وقانونية

واكد زياد جبار عضو المجلس القيادي ورئيس كتلة الاتحاد الوطني في الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان خلال مؤتمر صحفي ان « نبارك شعب كوردستان وأعضاء الاتحاد الوطني بإصدار قرار المحكمة الاتحادية حول الدعوى التي قدمناه على المواد (١-٩-١٥-٢٢-٣٦) من قانون انتخاب برلمان كوردستان، حيث كان النقطة الأولى من اتفاق الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي من جهة والديمقراطي وحركة التغيير من جهة أخرى بعد

اجراء انتخاب الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان هي تشريع قانون جديد للانتخابات او تعديل قانون القديم الا ان جميع محاولاتنا بعد اتفاق جميع الأطراف السياسية باءت بالفشل مع الحزب الديمقراطي لهذا اضطررنا ان نلجأ الى المحكمة الاتحادية العليا في العراق وكانت شكوانا دستورا وقانونيا.

واضاف زياد جبار انه « تبين لنا ان نظام الدائرة الواحدة للانتخابات لا يجسد العدالة الجغرافية لتمثيل الشعب في برلمان كوردستان، وكان هذه المسألة تحظى بأهمية بالغة لدينا بان يكون هناك تمثيل نيابي لأهالي جميع مناطق إقليم كوردستان في البرلمان ليس مثلما كان في السابق حيث اختل التوازن وكان هناك تمثيل غير متوازن لممثلي الشعب».

التمثيل الحقيقي للمكونات في البرلمان

وحول تمثيل المكونات في برلمان كوردستان أشار زياد جبار الى ان المكونات هم أهالي الاصلاء في إقليم كوردستان ويرى الاتحاد الوطني انه من الضروري ان يكون لديهم تمثيل ومكانة حقيقية في جميع المراحل كما ان لديهم الحقوق والواجبات مثل الكورد في إقليم كوردستان، لهذا نريد ان يكون المكونات يمثلون أنفسهم في القانون الجديد وليس تمثيلا لطرف سياسي معين».

قانون جديد لانتخاب برلمان كوردستان

واكد زياد جبار ضرورة تشريع قانون جديد للانتخاب برلمان كوردستان خلال الدورة القادمة للبرلمان يلبي طموحات ومتطلبات شعب كوردستان ويضمن سلامة أصوات الناخبين ويرسخ ايمان المواطنين بنتائج الانتخابات، كما يحقق الشفافية والنزاهة للعملية الانتخابية.

الاتحاد الوطني مستعد للانتخابات

واوضح رئيس كتلة الاتحاد الوطني خلال الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان خلال المؤتمر الصحفي ان الاتحاد الوطني مستعد لانتخاب برلمان كوردستان وقد أعلننا عن موقفنا عبر المتحدث قبل اصدار حكم المحكمة الاتحادية ونطالب من رئاسة الإقليم تحديد يوم لإجراء الانتخابات بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وانهاء الفراغ الدستوري والتشريعي في إقليم كوردستان.

قرارات المحكمة الاتحادية جيدة ومتوازنة

وبصدد قرارات المحكمة الاتحادية حول قانون الانتخابات والرواتب أكد زياد جبار انها قرارات صائبة وجيدة ونأمل ان تلتزم حكومتي الإقليم والعراق بمضمون القرار وتخصيص الميزانية وإطلاق رواتب

الموظفين شهريا في موعدها المحدد وعدم تأخيرها.

هذا وقد تقدم الاتحاد الوطني بشكوى الى المحكمة الاتحادية العليا في ٢٠٢٣/٥/٢، وطعن في خمس مواد من قانون انتخابات برلمان كوردستان، وهي المواد (١-٩-١٥-٢٢-٣٦) وهي المواد المعدلة من قانون الانتخابات، طالب فيها المحكمة الاتحادية بإلغاء التعديلات وإعادة القانون إلى نسخته الأصلية وكان هذه المواد تتعلق بعدد أعضاء برلمان كوردستان، مقاعد الكوتا، سجل الناخبين وعدد الدوائر الانتخابية.

ضمان حقوق المكونات ونزاهة الانتخابات

ويقول لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني في الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان خلال تصريح لPUKMEDIA : « تأتي قرارات المحكمة الاتحادية نتيجة التلاعب بمقاعد المكونات في برلمان كوردستان، الاتحاد الوطني مع التمثيل الحقيقي للمكونات سابقا والان وفي المستقبل، كما ان قرار المحكمة الاتحادية حول تقسيم الاقليم الى ما لا يقل عن ٤ دوائر انتخابية هو ضمان للتوازن الجغرافي في برلمان كوردستان وعدم السماح بتجاوز اي محافظة على محافظة اخرى في الانتخابات، اضافة الى ان اشراف وتنظيم الانتخابات من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق كما اقرتها المحكمة تجسد النزاهة والشفافية في انتخاب برلمان كوردستان».

الاتحاد الوطني حامي لحقوق المكونات

وتقول شيرين يونس عضو كتلة الاتحاد في الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان في تصريح لPUKMEDIA: « الاتحاد الوطني حامي لحقوق المكونات ولا يسمح باحتكار اصواتهم من قبل اطراف معينة، نحن مع انتخابات نزيهة وشفافة يبني الثقة المواطنين بالعملية الانتخابية».

وبينت شيرين يونس ان « الاتحاد الوطني هو من ضمن حقوق المكونات في برلمان كوردستان ومثلما كان يدافع سابقا عن حقوقهم سوف يدافع مستقبلا عنهم ولا يسمح بتلاعب في اصواتهم من قبل اي طرف، ويمكن للمكونات المشاركة في الانتخابات ضمن المقاعد المئة».

وحول الدوائر الانتخابية اكدت ان « الشعب سوف يستفيد من نظام الدوائر المتعددة وقد طالب الاتحاد الوطني بضرورة جعل انتخابات الاقليم دوائر متعددة بما يجسده من العدالة».

الاتحاد الوطني مستعد لانتخابات برلمان كوردستان

خلال الايام الماضية تابعنا استهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني بصورة مدروسة من قبل القنوات الرسمية وغير الرسمية لبعض الأطراف، بحجة تأجيل جلسات المحكمة الاتحادية حول تعديل قانون انتخابات برلمان كوردستان، حيث يدعون ان الاتحاد الوطني يخشى من الانتخابات ويحاول تأجيل العملية، وحول نشر هذا النوع من الاخبار المفبركة، نعلن للذين يبنون خيالاتهم فقط على الاخبار الكاذبة، انه:

حينما كان الاتحاد الوطني يطالب بحذف الفقرة القانونية المتعلقة بكركوك في قانون انتخابات مجالس المحافظات ليتسنى لمواطني كركوك الأصلاء ولاسيما الناخبين الكورد منهم، حق المشاركة في الانتخابات، كانوا يدعون نفس ما يدعونه الان بان الاتحاد الوطني يطالب بتعديل هذه الفقرة لأنه يخاف مسبقا من انخفاض اصواته وحصوله على المقاعد ولا يريد اجراء انتخابات مجالس المحافظات، لكن في نهاية الامر حالت جميع محاولاتهم وادعاءاتهم الى فقاعات وقد افلسوا.

لهذا نقول لكم مرة أخرى ان هناك المزيد من الوقت للحملة الانتخابية ولا تشغلوا انفسكم بهذه المتاهات ونشر الاخبار المفبركة، لان الاتحاد الوطني مستعد منذ فترة طويلة لانتخابات برلمان كوردستان مثلما كان مستعدا في كركوك ونينوى وخانقين وطوزخورماتو، وانتظروا المفاجأة».

بورد الاعلام في مكتب الاعلام والتوعية
للاتحاد الوطني الكردستاني
٢٠٢٤/٢/١٩

اقبال جيد على مراكز تحديث سجلات الناخبين

عقد الثلاثاء ٢٠٢٤/٢/٢٠، اجتماع في رئاسة اقليم كوردستان، بمشاركة وفد رئاسة الاقليم، حكومة الاقليم، ممثل بعثة الأمم المتحدة الى العراق (يونامي) والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

وبحسب بيان صادر عن رئاسة اقليم كوردستان، ، فإن الهدف من الاجتماع كان «بحث الاستعدادات الجارية لإجراء انتخابات برلمان كوردستان»، مشيرا الى أنه تم التأكيد على «تقديم التسهيلات والدعم اللازم لإجراء العملية بصورة شفافة ومهنية». وأضاف البيان أن مفوضية الانتخابات تطرقت الى «الإجراءات الفنية وتوزيع التوقيتات المتعلقة بخطوات إجراء الانتخابات، في إطار الفترة الزمنية القانونية المتاحة من عمر المفوضية، وفي الوقت نفسه أعرب ممثل يونامي عن إستعداده للتعاون في جميع هذه الخطوات بغية نجاح العملية».

وختم البيان بالتأكيد على أن رئاسة وحكومة وحكومة الاقليم ستقومان بالإجراءات الضرورية لضمان نجاح الانتخابات في اقليم كوردستان.

مفوضية الانتخابات: نحتاج الى ٤ أشهر

وكانت جمانة الغلاي المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قد بينت في تصريح لـPUKMEDIA ، أن «الاجتماع هو لتحديد موعد افتراضي لاجراء انتخابات برلمان كوردستان لاننا ننتظر قرار المحكمة الاتحادية لحسم موضوع قانون انتخابات برلمان كوردستان»، قائلة: «ان المحكمة الاتحادية ستحسم موضوع الدوائر الانتخابية وذلك سيؤدي الى تغيير جدول العمليات، والمفوضية تحتاج الى ٤ اشهر لإجراء انتخابات برلمان كوردستان».

وأضافت جمانة الغلاي: «ان الاقبال على مراكز تسجيل الناخبين في اقليم كوردستان جيد جداً، وسجلنا اكثر من ١٨ الف ناخب من مواليد ٢٠٠٦ في محافظات اقليم كوردستان، واجمالي عدد الناخبين المسجلين الجدد لغاية ٢٠٢٤/٢/١٥، بلغ اكثر من ٣١ الفا و٨٨٩ ناخبا سجلوا بياناتهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة».

وأوضحت: «تسلمنا اكثر من ٦٠٠ الف بطاقة بايومترية وتم فحصها من قبل لجنة فنية مختصة وستسلم الى اللجنة الانتخابية في اقليم كوردستان لتوزيعها على الناخبين، وبذلك يبلغ عدد الناخبين ممن لديهم بطاقات انتخابية جديدة اكثر مليونين و٣٥٠ الف ناخب في الاقليم».

مفوضية العراق هي التي تنظم انتخابات كوردستان

وأكدت المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي التي ستنظم انتخابات برلمان كوردستان وفقا لقانون الانتخابات في الاقليم، مشيرة الى أن «المفوضية ستضع عددا من التعليمات والانظمة التي تضمن شفافية ونزاهة الانتخابات وفقا لسجل الناخبين وأجهزة الاقتراع الالكتروني الموجودة لدى المفوضية».

وتقول جمانة الغلاي: ان مجلس المفوضين أصدر العديد من الانظمة والتعليمات الخاصة بانتخابات برلمان كوردستان ونحن ننتظر قرار مجلس المفوضين لإجراء الانتخابات. واضافت: «هناك فقرة قانونية تنص على ان للمفوضية الحق في اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية في اقليم كوردستان وستكون هناك عمليات عد وفرز الكتروني ويدوي في انتخابات برلمان كوردستان كما جرى في انتخابات مجالس المحافظات».

الانتخابات ستجري وفقا لسجل الناخبين العراقي

ومضت جمانة الغلاي قائلة: «المفوضية ستجري انتخابات برلمان كوردستان وفقا لسجل الناخبين الموجود دليها»، واضافت: «السجل الموجود لدى المفوضية سجل رصين ومسجل فيه جميع الناخبين في مجمل مناطق العراق وحتى في اقليم كوردستان وأضفنا اليه ايضا الناخبين من مواليد ٢٠٠٦».

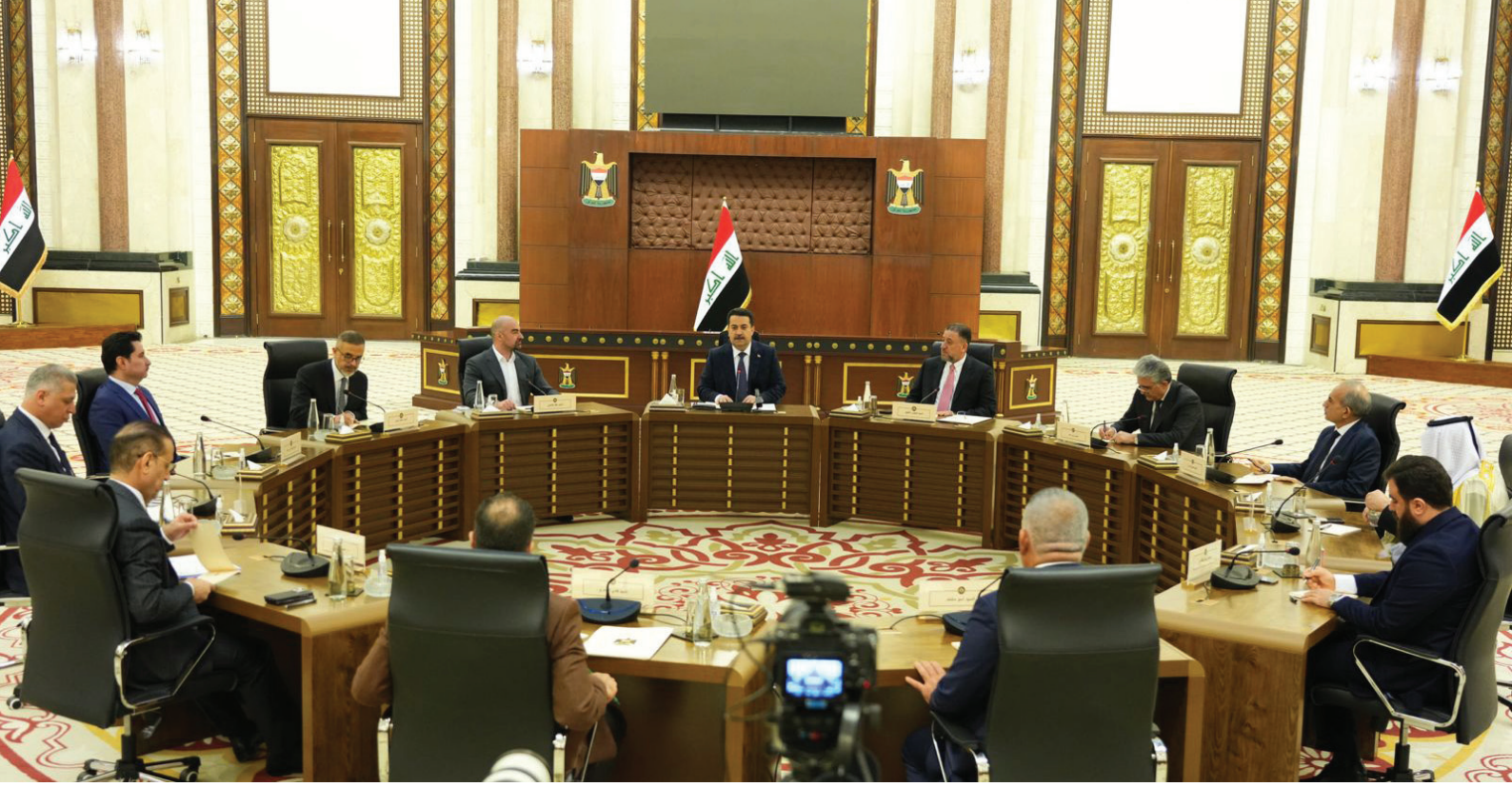

اتفاق مبادئ من أجل المضي بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك

كركوك تتمتع بوضع خاص، يمثل هاجساً لجميع القوى الوطنية

منهج الشراكة والتوافق وعدم الإقصاء أساساً للعمل المشترك في محافظة كركوك

التوافق على تشكيل ائتلاف إدارة كركوك من كل القوى الفائزة في مجلس المحافظة

برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، عقد ممثلو القوى السياسية الفائزة بانتخابات مجلس محافظة كركوك، يوم الاربعاء، اجتماعاً تحت رؤية مبادرة وطنية لتشكيل الحكومة المحلية في المحافظة، وفق الاستحقاق العادل الذي عبرت عنه نتائج الانتخابات، ومن ثم الاتفاق على برنامج خدمي اقتصادي يتوافق مع البرنامج الحكومي الذي تعمل به الحكومة الاتحادية.

وأشار سيادته، في مستهلّ الاجتماع، إلى أن كركوك تتمتع بوضع خاص، يمثل هاجساً لجميع القوى الوطنية العاملة على دعم التماسك الاجتماعي والأخوة والاستقرار فيها، مثلما تتطلب من الجميع بذل الجهود الخالصة للنهوض بالخدمات والأوضاع الاقتصادية بالمحافظة، بما يليق بمكوّناتها.

كما بيّن السيد السوداني أن استحقاق الانتخابات المحلية في كركوك المعطّل منذ عام ٢٠٠٥ قد أنجز، وبجهود وتكاتف الجميع، وقد شهد مشاركة واسعة مقارنة بباقي المحافظات، وهي محطة تعتز بها الحكومة كالتزام ضمن برنامجها.

وقد خرج المجتمعون باتفاق مبادئ؛ من أجل المضي بتشكيل الحكومة المحلية في المحافظة، ضمّ ما يأتي:

- لأهمية محافظة كركوك، بوصفها عراقاً مصغراً، اتفق المجتمعون على أن تُراعى مصالح أبناء كركوك، والحفاظ على العيش المشترك، وتعزيز أواصر الأخوة والتعاون بين أبنائها، وأن يكون الدستور المظلة التي يحتمي بها الجميع.
- الاتفاق على أن يكون منهج الشراكة والتوافق وعدم الإقصاء أساساً للعمل المشترك في محافظة كركوك.
- التوافق على تشكيل ائتلاف إدارة كركوك من كل القوى الفائزة في مجلس المحافظة، ويكون المظلة السياسية لها، و أن يترأس السيد رئيس مجلس الوزراء جلسات الائتلاف لحين تنفيذ الاستحقاقات الدستورية في تشكيل الحكومة المحلية، والاتفاق على البرنامج وآليته والنظام الداخلي للائتلاف.
- إعداد (برنامج الإدارة المحلّية في كركوك)، يتبناه التحالف المزمع تشكيله، وتلتزم به القوى المؤتلفة، وتتبنى الإدارة الجديدة في المحافظة تنفيذه وفق آليات وتوقيتات واضحة وعملية.
- تقدم القوى السياسية المشارِكة في الاجتماع أوراق عمل خلال سبعة أيام، تضمن فيها رؤيتها بإعداد برنامج متكامل للمحافظة والآليات المناسبة لتشكيل الحكومة المحلية فيها.

المحكمة الاتحادية تلزم الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بصرف الرواتب

عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٤\١٢\٢١ واصدرت قرارها ضمن الدعوى المرقمة (٢٢٤وموحداتها ١٢٦٩\اتحادية\٢٠٢٣) بالزام توطين رواتب جميع موظفي الاقليم.

قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بما يأتي:

أولاً:

إلزام المدعى عليهما رئيس مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية، ورئيس مجلس الوزراء في إقليم كوردستان – العراق بتوطين رواتب منتسبي جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة وجميع منتسبي الجهات الحكومية الأخرى والمتقاعدين ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية لدى المصارف الحكومية الاتحادية العاملة خارج الإقليم وتخصم من حصة

الإقليم المحددة بموجب قانون الموازنة لهذه السنة، وللسنوات القادمة ولكل من الجهات المذكورة آنفاً في الإقليم والدوائر الفرعية التابعة لها التنسيق المباشر مع وزارة المالية الاتحادية لتنفيذ ذلك ومفاتحتها بشأن التوطين دون الرجوع الى ممثلية إقليم كردستان، وعلى جميع المصارف التابعة للمدعى عليه الأول تسهيل عملية التوطين واتباع جميع السبل اللازمة لإمكانية حصول المستفيد (موظف أو مكلف بخدمة عامة أو متقاعد أو مستفيد شبكة الحماية الاجتماعية) على راتبه في محل إقامته من خلال المنافذ المنتشرة في الإقليم أو المصارف المفتوحة في الإقليم المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي، ويتحمل المسؤول الأعلى ضمن الجهات المذكورة أعلاه والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وجميع التشكيلات الحكومية مسؤولية صحة البيانات المرسلة لغرض التوطين بخصوص العدد والدرجة، ومقدار الراتب أو الأجر، وبيانات المستفيد، وتكون موقّعة من الرئيس الأعلى، ومدير التدقيق المالي، ومدير القسم المالي، ومدير قسم الموارد البشرية، على أن يقوم المدعى عليه الأول بإطلاق تمويل رواتب المنتسبين في الإقليم بعد التوطين وعدم تمويلها عن طريق القروض.

ثانياً:

إلزام جميع الجهات المذكورة في الفقرة (أولاً) أعلاه ضمن الإقليم بتقديم موازين المراجعة الشهرية في الموعد الذي تحدده دائرة المحاسبة في وزارة المالية الاتحادية في الشهر التالي عند طلب التمويل إسوة بوزارات الحكومة الاتحادية.

ثالثاً:

إلزام المدعى عليه الثاني رئيس مجلس وزراء الإقليم بتسليم جميع إيراداته النفطية وغير النفطية الى الحكومة الاتحادية (خزينة الدولة) وحسب قانون الإدارة المالية الاتحادي على أن يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم بتدقيق البيانات المتعلقة بتلك الإيرادات استناداً الى أحكام المادة (١٢) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥).

رابعاً:

إلزام المدعى عليه الثاني بتمكين ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم بتدقيق الحسابات المصرفية المفتوحة للإقليم ضمن البنك المركزي وتدقيق قوائم الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية في الإقليم.

وصدر الحكم بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة.

المتحدث: الاتحاد الوطني يريد علاقات جيدة مع دول الجوار والاقتتال ليس حلا

أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الاتحاد الوطني سيواصل إدامة علاقاته مع تركيا ودول الجوار، استمرارا في السير على نهج الرئيس مام جلال، ولا يريد أن يشكل تهديدا لأي من تلك الدول.

وقال سعدي أحمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، في مقابلة صحفية مع الموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «امتدادا لسياسة الرئيس مام جلال يولي الاتحاد الوطني الكوردستاني في علاقاته الاقليمية وسياساته الدولية، اهتتماما كبيرا بالجغرافيا، لأن الجغرافيا من الثوابت، ومن هذا المنطلق فإنه مهما كانت علاقتنا مع تركيا فهي في الأخير دولة جارة لنا ولها مكانة كبيرة في المنطقة».

وأضاف سعدي بيره: «الاتحاد الوطني لايريد أن يشكل تهديدا لأي من دول الجوار، والتهم التي توجه اليه حول دعم حزب العمال الكوردستاني، تهم باطلة ولا أساس لها، لأن حرب تركيا مع حزب العمال هي في حدود محافظة دهوك ولكن يتهم فيها الاتحاد الوطني جزافا»، متسائلا :»تركيا لم تتمكن حتى الآن من حل مشكلاتها مع حزب العمال الكوردستاني داخل مدنها، فكيف بها أن تطالب اقليم كوردستان بحلول؟ مع امتلاكها قدرات مالية كبيرة وأسلحة متطورة».

وأوضح المتحدث قائلا: «الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يدع P*K*K الى اقليم كوردستان، ولا نرغب في تواجد أي قوة تمارس نشاطات ضد دول الجوار انطلاقا من أراضي الاقليم، كما أننا نعتقد أن الاقتتال والنزاع المسلح ليس خيارا صائبا بالنسبة لتركيا، ويمكن لها أن تجد حلولا أخرى لمشكلاتها مع حزب العمال».

وحول لقاء قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان مع هاكان فيدان وزير الخارجية التركية، قال سعدي أحمد بيره: «قوباد طالباني أخبر وزير الخارجية التركي أننا مستعدون لحل المشكلات مع تركيا، ولكنكم تطلبون منا شيئا لا علاقتنا لنا به، لأن حدودنا ومناطق نفوذنا بعيدة عن تركيا والاتحاد الوطني الكوردستاني ليست له أي مصلحة في معاداة تركيا».

وأشار المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني الى أن تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة، التي تمت إثارتها من بعض وسائل الاعلام، ليست بالجديدة، وقد رد الاتحاد الوطني عليها في السابق.

دعم رئاسي لاجراءات مواجهة الابتزاز السياسي

رئاسة الجمهورية تساند المحكمة الاتحادية العليا وتؤيدها بإجراءات مواجهة الابتزاز السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
الرئيس

كۆماری عیراق
سەرۆك

السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا المحترم

تحية طيبة

تسلّمنا رسالتكم الموقرة (٣٢/ت.ق /٢٠٢٤/ ٤٣٨ في ٢٠٢٤/٢/١٨) والتي شخصتم فيها ظاهرة إنشاء مجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي، تعمل على الابتزاز السياسي من خلال جمع النخب السياسية وصناع الرأي العام في هذه المواقع، والقيام بإيكال المديح الى شخصيات سياسية معينة ومهاجمة شخصيات أخرى للغرض الذي أشرنا إليه آنفاً لأسباب باتت واضحة للكثيرين، وهي ظاهرة أصبحت تشكل خطرا على الامن والاستقرار المجتمعي والسياسي والمؤسسي.

إن المادة (٣٨) من الدستور تنص على (... اولاً- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، ثانياً - حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر)، وهي حرية مقيدة بعدم الاخلال بالنظام العام والآداب كما لا يخفى.

لكل مواطن الحق بالاحتماء بالدستور العراقي الذي نص على منظومة متكاملة للحقوق والحريات هو من أفضل دساتير دول المنطقة، فمجمل هذه المنظومة الانسانية المجتمعية مقيدة بما لا يخل بأمن المجتمع وكرامة الانسان واستقرار أوضاعه وحماية أمنه الشخصي، وفي مقدمتها حمايته من الابتزاز؛ فإذا كانت الديمقراطية في مضامينها تحمل معنى الحق في تشخيص الخلل ونقد الاوضاع المنحرفة ومتابعة المسببين، فإن ليس من بين مضامين الديمقراطية ابتزاز الناس من أجل الانتفاع المادي أو بقصد الحصول على المكتسبات الشخصية.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
الرئيس

كۆماری عیراق
سەرۆك

السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا المحترم

ندعم كاملاً إجراءاتكم القانونية في محاسبة كل من يقف خلف هذه الممارسات غير المقبولة، وسنعمل معا على التصدي لكل الظواهر التي من شأنها المساس بالأمن المجتمعي والاستقرار المؤسساتي، فلن نتوانى عن محاربة ظاهرة الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ الظاهرة التي اضحت تمسّ بسمعة العراق ومؤسساته والقائمين على ادارتها.

إن التصدي، وبقوة، لهذه الظواهر السلبية والممارسات المنحرفة هو واجب متى ما مسّ بأمن أيٍّ من مؤسسات الدولة أو القائمين عليها، وهو واجب أولى بالتصدي متى ما مس القضاء بكل تفرعاته من أعلى الهرم القضائي والدستوري الى ادنى تشكيلاته؛ فالتعرض للمؤسسة القضائية شأن لايمكن التسامح فيه أو التغاضي عنه، كونه القائم على حماية الحقوق والحريات وكرامة المجتمع وأمنه وأستقراره، وإذا أردنا للعراق أن يكون بلداً آمناً، فلا بدّ من قضاء مستقل محصّن من الابتزاز والتضييق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

د. عبداللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

19 شباط 2024

رئاسة الجمهورية بصدد تقديم مشاريع قوانين تتعلق باحتياجات المواطنين

تاكيدات على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين القضائية الاتحادية والقضائية في إقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٨ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، رئيس مجلس قضاء إقليم كردستان القاضي عبد الجبار عزيز حسن والوفد القضائي المرافق له.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية تعزيز التعاون بين السلطة القضائية الاتحادية والسلطة القضائية في إقليم كردستان لترسيخ العدالة وتسهيل عمل القضاء خدمةً للمواطنين، مبينا التواصل والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين رئاسة الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى في مجال التشريعات وإقرار القوانين في المجالات المتعددة.

كما تحدث فخامته عن أهم التشريعات التي قدمتها رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، مشيرا إلى أن رئاسة الجمهورية بصدد تقديم مشاريع لقوانين أخرى إلى مجلس النواب والتي لها صلة باحتياجات ومتطلبات المواطنين.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن تأييدهم لطروحات فخامة رئيس الجمهورية، وأهمية توسيع التعاون بين السلطات القضائية الاتحادية والسلطات في إقليم كردستان وبما يرسخ مبادئ العدالة، ويسهم في تسريع عمل المحاكم وحسم القضايا المعروضة عليها.

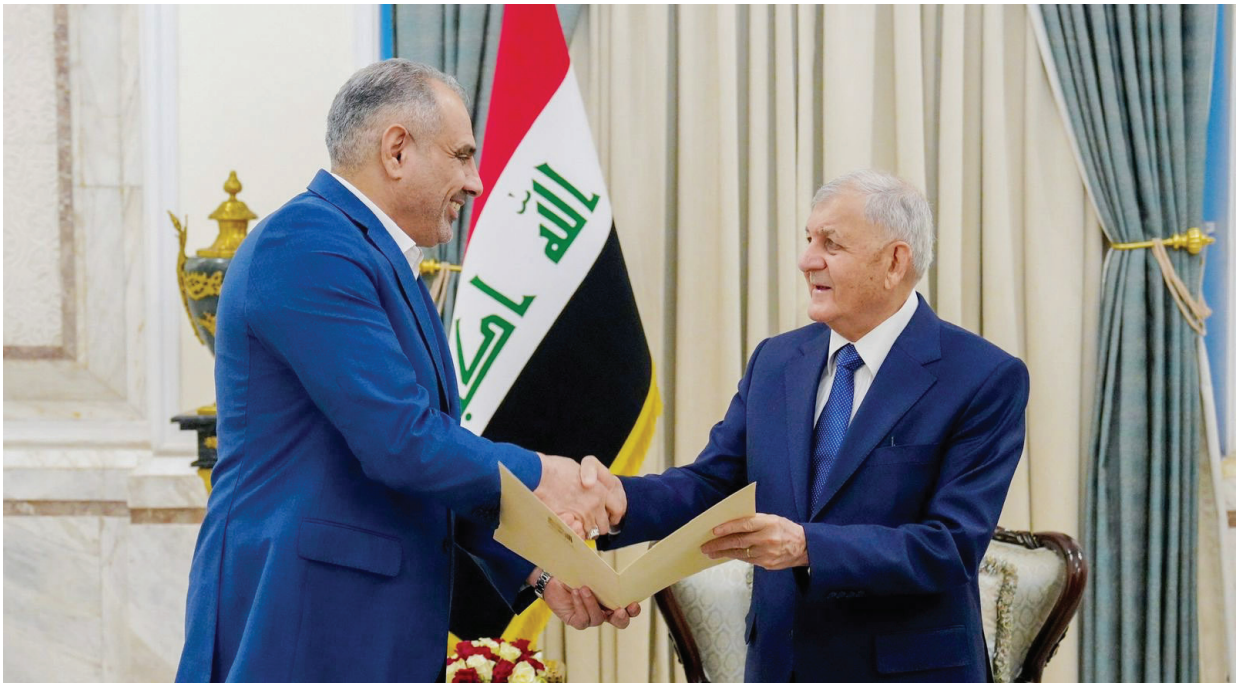

رئيس الجمهورية: المرحلة المقبلة استكمال لمرحلة البناء والإنجازات والخدمات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٨ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، محافظ بابل السيد عدنان فيحان.

وفي مُستهل اللقاء، سلّم فخامة الرئيس للسيد المحافظ المرسوم الجمهوري بتعيينه محافظا لبابل، كما هنأ السيد الرئيس المحافظ فيحان بمناسبة تسنمه منصبه الجديد، معربا عن أمنياته له بالتوفيق في مهام عمله.

وأكد رئيس الجمهورية أن محافظة بابل تحتاج إلى اهتمام خاص وبشكل يتناسب مع مكانتها التاريخية والحضارية العريقة، كما شدد فخامته على ضرورة الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة للزوار والسياح الذين يتوافدون على المحافظة من مختلف الدول.

وأشار السيد الرئيس إلى أن المرحلة المقبلة هي استكمال لمرحلة البناء وتحقيق الإنجازات وتقديم الخدمات وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد، مشددا فخامته على ضرورة مدّ جسور التواصل والتعاون بين المسؤول والمواطن، وتلبية مطالبه المشروعة، وتذليل العقبات التي يواجهها لدى مراجعة الدوائر والمؤسسات الحكومية، مؤكدا هذا الصدد أن خدمة المواطن وتلمس احتياجاته هدف نبيل تسعى إليه الحكومة.

بدوره، قدم المحافظ إيجازا عن خططه المستقبلية لتحسين أوضاع المحافظة الأمنية والاقتصادية والزراعية، إضافة إلى مواجهة شح المياه والجفاف وتداعياته الخطيرة على حياة المواطنين، كما استعرض المحافظ البرنامج الذي تم إعداده للنهوض بواقع الخدمات وإنجاز المشاريع غير المكتملة وتأهيل البنى التحتية لاستكمال عملية التنمية والبناء في البلاد.

رئيس الجمهورية : أهمية بذل المزيد من الجهود لخدمة محافظة البصرة وأبنائها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٩ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، محافظ البصرة السيد أسعد العيداني.

وفي مُستهل اللقاء، سلّم فخامة الرئيس السيد المحافظ المرسوم الجمهوري بتعيينه محافظا للبصرة، كما هنأ السيد الرئيس المحافظ بمناسبة تسنمه منصب محافظ البصرة لدورة ثانية، معربا عن أمنياته له بالنجاح في مهام عمله.

وشدد رئيس الجمهورية على أهمية بذل المزيد من الجهود لخدمة محافظة البصرة وأبنائها وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع التي من شأنها الارتقاء بواقع المحافظة، مؤكدا أن أهالي البصرة يستحقون الكثير لأنهم تحملوا ظروفا استثنائية، فضلا عن مكانة المدينة التاريخية، وامتلاكها الموارد والطاقات الكبيرة.

وأضاف فخامته أن العراق بلد غني بالموارد البشرية والطبيعية، وأمامه فرصة ليكون أحد أكثر بلدان المنطقة تقدماً إذا تم توظيف تلك الموارد بطرق صحيحة تخدم أبناء الشعب.

كما أشار السيد الرئيس إلى أن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة لتقديم الدعم والاسناد للمحافظة في احتضان المهرجانات الثقافية والأدبية كمهرجان المربد والبطولات الرياضية والشبابية.

من جهته استعرض السيد المحافظ الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المحافظة الأمنية والاقتصادية والتجارية، إضافة إلى خطط المحافظة لتوفير المياه الصالحة للشرب، ومساعيها لدعم القطاع الخاص والاستثمار وتطويره، لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

أهمية تعزيز التعاون والعمل المشترك مع تركيا وضرورة التنسيق في ملف المياه

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٩ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سفير الجمهورية التركية لدى العراق السيد علي رضا كوناي.

وأكد فخامة الرئيس، خلال اللقاء، أهمية تعزيز التعاون والعمل المشترك فيما يخص المجالات الأمنية والاقتصادية والتجارية، وضرورة التنسيق في ملف المياه وبما يضمن حصة عادلة للعراق تلبي احتياجاته.

من جانبه، أكد السفير علي رضا كوناي، دعم بلاده لأمن واستقرار العراق، والرغبة في تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق تطلعات البلدين والشعبين.

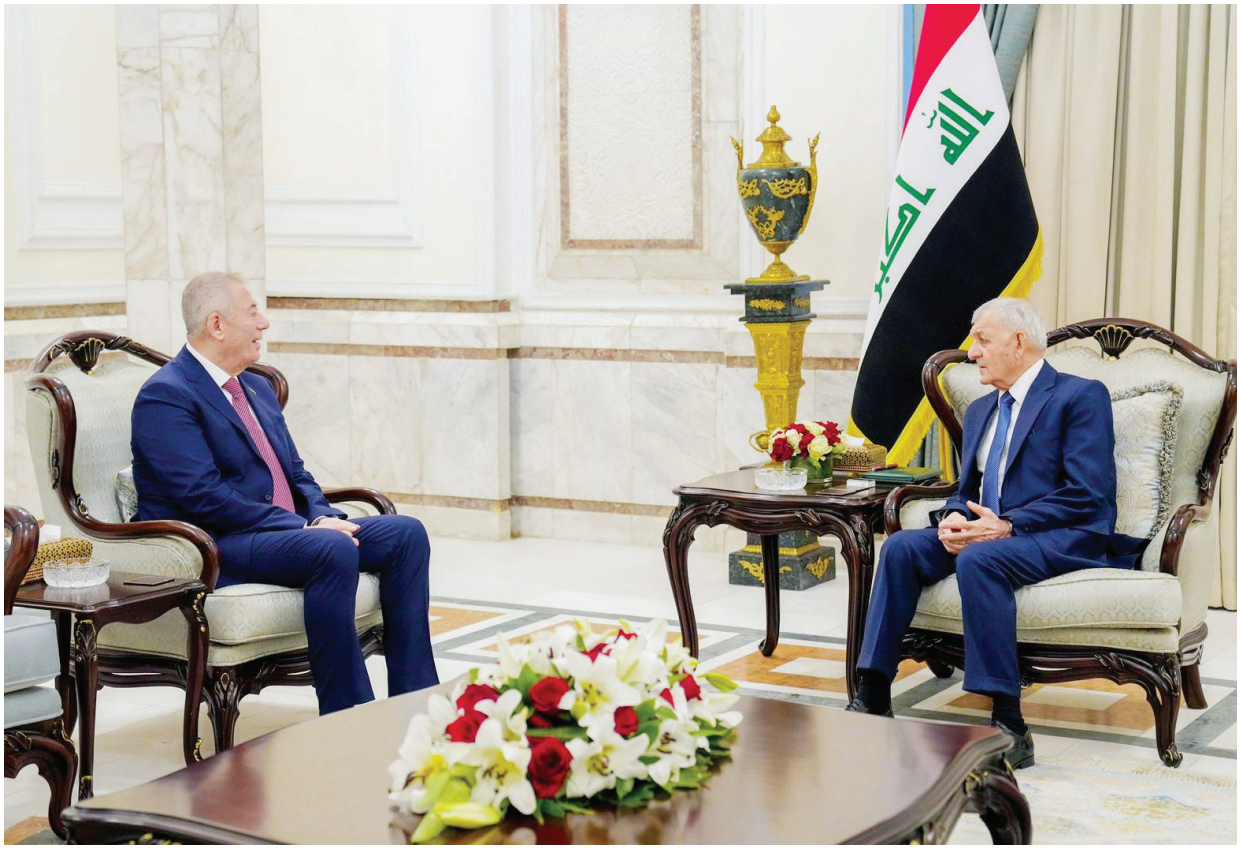

عمق علاقات الأخوة والتعاون بين العراق والأردن

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٨ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سعادة السفير الأردني لدى العراق الدكتور منتصر الزعبي.

ونقل السفير الزعبي تحيات جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى السيد الرئيس وتمنياته لفخامته بدوام الصحة والتوفيق.

وحمّل فخامة الرئيس السفير الأردني شكره وتحياته لجلالة الملك على مشاعره الطيبة، مشيرا إلى عمق علاقات الأخوة والتعاون بين العراق والأردن، ووحدة مواقفهما تجاه مختلف القضايا المصيرية في المنطقة وبما يرسخ الاستقرار الأمني لشعوبها.

وبشأن القضية الفلسطينية أكد رئيس الجمهورية دعم العراق الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق ضد العدوان الذي يتعرض له، مشددا على وجوب وقف الانتهاكات التي طالت المدنيين والعمل على إيصال المساعدات إليهم فضلاً عن توحيد الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الأزمة بشكل نهائي.

من جانبه، أعرب السفير الزعبي عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية على جهوده وحرصه على توطيد العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية، مؤكداً سعي بلاده لتوسيع آفاق التعاون البنّاء مع العراق في شتى المجالات وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

د. خالد شواني يستعرض في جنيف برنامج الحكومة لحماية حقوق الانسان

أعلن د. خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية، رئيس اللجنة الوطنية لكتابة التقارير الدولية، أن الحكومة العراقية الحالية تعمل على معالجة الملفات التي تمس حياة المواطن عبر اطلاق سلسلة من المشاريع التنموية والاصلاحية للبنى التحتية من خلال رسم السياسات الداعمة للوصول الى اهداف وغايات خطة التنمية المستدامة بما يضمن التقدم في مستويات التنمية البشرية ولاسيما في الجانب التعليمي والصحي والاقتصادي.

وقال د. خالد شواني في كلمة له خلال حضوره جلسة مناقشة تقرير العراق الدوري الخامس في مجلس حقوق الإنسان بالعاصمة جنيف، يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/٤/٢٠، :

«يسعدني ان احضر اليوم لأناقش التقرير الدوري المقدم وفق المادتين ١٦ و١٧ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يبين التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الانسان، وان التقرير موضوع النقاش هو نتاج عمل تشاركي من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، اذ تم اتباع نهج شامل لتنفيذ التوصيات التي تلقاها العراق عقب مناقشته لتقريره الدوري الرابع، وذلك باتخاذ التدابير والاجراءات الملائمة لذلك كما بين في الاجابات المقدمة في التقرير وقائمة المسائل ايضا من خلال الردود التي سيتكفل أعضاء حكومة العراق بتقديمها امام لجنتكم الموقرة خلال الحوار التفاعلي».

الخطة الوطنية لحقوق الانسان

واكد وزير العدل أن «العراق شهد اجراء انتخابات برلمانية مبكرة في تشرين الاول من عام ٢٠٢١ والتي تمخض عنها تشكيل الحكومة الحالية برئاسة السيد محمد شياع السوداني، والتي اولت في منهاجها الحكومي ملف حقوق الانسان اهمية خاصة، اذ تضمن المنهاج الحكومي محاور عدة ابرزها الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر ومعالجة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل وتطوير قطاع الصحة ومكافحة الفساد وهدر المال العام واصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والتربية

والتعليم والخدمات والبنى التحتية».

وأضاف أن «الحكومة أقرت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٥ لتكون دليل عمل للمؤسسات كافة والمجتمع المدني، من أجل وضع توصيات الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان موضع التنفيذ»، مشيراً الى أن «الخطة تهدف الى تطوير منظومة التشريعات الوطنية وملاءمتها مع الاتفاقات الدولية، وإعداد وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة الى بناء وتعزيز القدرات المؤسساتية والفردية"ن وقد كرست الخطة الوطنية النهج التشاركي والتنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية الفاعلة في العراق ايضا، اذ تعتبر هذه الخطة منهاج عمل لأقسام ودوائر حقوق الانسان في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بها حسب الاختصاص».

تمكين المرأة ودعمها

وأشار أن «الحكومة عملت تنفيذاً للفقرة ٦ من البرنامج الحكومي من خلال تمكين المرأة العراقية ودعمها، على وفق ما كفله الدستور العراقي وحمايته وتوفير فرص عمل لها من خلال برامج عديدة من ضمنها الحماية الاجتماعية، وأولت حكومة العراق اهتماما كبيرا بملف التربية والتعليم وتشكلت لجنة وطنية لتعزيز معدل الالتحاق والتقليل من نسب التسرب في المدارس واعداد الاستراتيجيات الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢-٢٠٣١ اضافة الى دعم منحة التلاميذ والطلاب من خلال تخصيص مبالغ لازمة لذلك في الموازنة اضافة الى تطوير بنيتها التحتية من خلال بناء عدد كبير من المدارس في محافظات العراق لمعالجة حالة النقص في الابنية المدرسية».

وبين شواني أن «العراق أقر السياسة الوطنية لحماية الطفل، وخلق بيئة متكاملة تسهم في بناء ورعاية الأطفال»، مؤكداً أن «الحكومة تتجه حالياً الى العمل على تشريع قانون خاص بحماية الطفل، حيث تم إعداد مشروع القانون بما ينسجم مع اتفاقية حقوق الطفل وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء وتم احالته الى مجلس النواب لغرض اكمال اجراءات تشريعه».

مشاريع تنموية وإصلاحية للبنى التحيتية

وأوضح، أن «الحكومة الحالية تعمل على معالجة الملفات التي تمس حياة المواطن عبر إطلاق سلسلة من المشاريع التنموية والاصلاحية للبنى التحتية من خلال رسم السياسات الداعمة للوصول الى أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة بما يضمن التقدم في مستويات التنمية البشرية ولاسيما في الجانب التعليمي والصحي والاقتصادي فضلا عن التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية لتبني منهجيات افضل، فقد حرص العراق على تطوير بيئة الاستثمار والتنمية من خلال اصلاح وتبسيط الاجراءات ودعم المستثمرين واطلاق خطة لتحديد الأراضي الاستثمارية مع حسم ملفات المدن الصناعية الاستثمارية، واتجه العراق الى وضع خطة طموحة لتطوير بنيته التحتية للسكك الحديدية والطرق ليصبح مركز نقل اقليمي يربط بين دول اوروبا والخليج من خلال مشروع طريق التنمية لربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وصولا الى اوروبا».

مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

واضاف أن حكومة العراق «تعمل على تعزيز اجراءاتها في مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل من خلال العمل على توسيع القطاع الصناعي الخاص واعادة النظر في السياسة المتبعة في قطاع الاستثمار وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة وتهيئة فرص العمل للشباب في القطاع الحكومي والخاص وظهر ذلك جليا

من خلال توجه حكومة العراق الى رفد مؤسسات الدولة بالعديد من الكوادر الشابة الحاصلة على الشهادات العليا والخريجين الاوائل وتثبيت العقود، كما عمل العراق على اعداد استراتيجيات تحسين واقع التشغيل واستيعاب البطالة والتخفيف من نسبة العاطلين عن العمل من خلال اعداد استراتيجية التخفيف من الفقر وبرنامج التأهيل المجتمعي وبرنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل».

محاربة الفساد أولوية أساسية

وبين ان العراق «وضع عملية محاربة الفساد من ضمن اولوياتها الاساسية من خلال تفعيل مذكرات القبض بحق المتهمين بجرائم الفساد واقدام السلطة القضائية على اكمال فتح كافة القضايا المتعلقة بهذا الملف، اذ ان العراق يمتلك اطارا مؤسسيا رصينا لمحاربة الفساد الاداري والمالي من خلال مؤسسات متخصصة بمحاربة الفساد واعتمد العراق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وقد تم تشكيل محاكم متخصصة بذلك».

إعادة النازحين الى مناطق سكناهم

ولفت الى أن «حكومة العراق تولي ملف النازحين اهمية كبيرة اذ عملت على اعادة اعمار المناطق المحررة من خلال صندوق اعمار المناطق المحررة وتهيئة الظروف الملائمة لاعادة النازحين الى مناطق سكناهم لضمان حاضر ومستقبل المكونات العرقية والدينية باعتبارهم جزءا مهما من الشعب العراقي»، مبينا «أن الحكومة تولي اهتماما بحماية الارث الثقافي لأطياف المجتمع كافة من خلال توفير الحماية اللازمة والبيئة الآمنة التي تسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي».

الالتزامات في مجال البيئة

واكد ان الحكومة انجزت العديد من التدابير للوفاء بالتزاماتها في مجال البيئة وخاصة مساهمة العراق المحددة وطنيا بمقتضى اتفاق باريس من خلال العديد من المشاريع والخطط من اهمها مشروع البلاغ الوطني الثاني ومشروع تقديم الاحتياجات التكنولوجية وخطة التكييف الوطنية واجراءات التخفيف من الملاءمة وطنيا ووثيقة المساهمات المحددة وطنيا.

واضاف ان الحكومة الحالية شرعت منذ تسلم مهام عملها «بالسعي لتشريع العديد من القوانين ذات الاهمية فضلا عن التعليمات المنظمة للقوانين الصادرة سابقا ومنها قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الذي شرع لتحقيق الامن الغذائي وتخفيف الفقر وتطبيق الاستقرار المالي، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الذي شرع لغرض شمول اوسع فئة من العاملين في القطاع الخاص والمختلط للضمان الاجتماعي ولتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، وقانون المساعدة القانونية الذي يهدف الى تقديم المساعدة القانونية للفئات الهشة والضعيفة فضلا عن مجموعة من القوانين التي هي في طور التشريع ومنها قانون الاخفاء القسري وقانون حق الحصول على المعلومة وقانون حرية التعبير عن الراي والتظاهر السلمي وقانون حماية الطفل وقانون ذوي الاحتياجات الخاصة اضافة الى قانون اصلاح الاحداث».

وأشار إلى أن «العراق أكمل المشروع العربي الاسترشادي لمساعدة النازحين داخليا، وتم إرساله إلى الجامعة العربية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليه، لمكافحة الاتجار بالبشر الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة».

مجلس القضاء: «الأقاليم» تهدد وحدة العراق ولكردستان وضعه الخاص

رفض رئيس «مجلس القضاء الأعلى» في العراق، القاضي فائق زيدان، ما سماها «فكرة إنشاء أقاليم أخرى (عدا إقليم كردستان) في العراق»، عاداً أنها «تهدد وحدة العراق وأمنه»، وهي مواقف رأى فيها مراقبون سياسيون في بغداد «مخالفةً صريحةً للمادة ١١٩ من دستور العراق الدائم الذي أقرّ باستفتاء شعبي عام ٢٠٠٥».

وجاء رفض زيدان «غير المسبوق» خلال لقائه، (الأحد)، مع محافظ الأنبار الجديد محمد نوري الكربولي، ورئيس مجلس المحافظة عمر مشعان دبوس.

وطبقاً لبيان صادر عن «مجلس القضاء الأعلى»، فإن القاضي زيدان سعى من خلال حواره مع المسؤولين إلى تبرير رفضه للإقليم من خلال القول إن «الواقع الجغرافي والقومي لإقليم كردستان موجود قبل نفاذ دستور جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥، تحديداً سنة ١٩٩١ إثر غزو الكويت، وما نتج عنه من آثار سلبية بسبب السياسات الفاشلة للنظام السابق».

وأضاف أن «إقليم كردستان له وضع خاص معترف به من جميع أبناء الشعب العراقي (...) فكرة إنشاء أقاليم أخرى في أي منطقة في العراق مرفوضة لأنها تهدد وحدة العراق وأمنه».

ونقل بيان «مجلس القضاء» عن محافظ الأنبار ورئيس مجلسها، تأكيدهما «حرص أبناء الأنبار على وحدة العراق، ورفض الأفكار التي تمس وحدته». وتبدو تأكيدات المسؤولَين، امتداداً لتأكيدات سابقة لرئيس مجلس النواب المقال محمد الحلبوسي الذي يهيمن حزبه «تقدم» على مجلس المحافظة وحكومتها المحلية. وترى المصادر المقربة من الحلبوسي أن «إنشاء الإقليم مطابقٌ لنصوص الدستور، ولا يعني تقسيم البلاد مثلما يروج لذلك بعض الخصوم السياسيين».

وتنص المادة ١١٩ من الدستور العراقي على الآتي حرفياً: «يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم، بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين، أولاً: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم».

العراق الاتحادي في خطر!

*سوران علي

يحمل ما تفضل به رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي مؤخراً بشأن رفض تشكيل أقاليم أخرى (غير إقليم كردستان) في طياته مؤشرات غاية في الخطورة والحساسية، وإن كان يحتوي على حقائق ووقائع منطقية مسلم بها، فهو يضرب بالدستور العراقي ككل عرض الحائط، وليس جزءاً أو مادة أو فقرة منه فقط. فالاتحاد الاختياري، وحق تشكيل الأقاليم، متجذر في هذا الدستور بدءاً من فلسفته ورؤيته مروراً بديباجته ومواده وفقراته وصولاً إلى محصلته النهائية كنص مصادق عليه نال رضى واستحسان غالبية الشعب ويمثل «أم القوانين»، وهو متأصل ومحتكِم ويشكل الأساس الذي بنيت عليه الدولة العراقية الجديدة.

وبعيداً عن الحديث عن مدى قوة وجدية الأصوات التي ارتفعت ونادت بتشكيل أقاليم على غرار إقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٥ في البصرة جنوباً والأنبار غرباً مستندة إلى المادة ١١٩ التي تنص على حق كل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقيتين هما طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، وكذلك بعيداً عن منطلق ودوافع تلك الدعوات أسياسية كانت أو غير سياسية، فإنَّ مجرد إلقاء نظرة سريعة على هذا الدستور يوضح لنا:

*التأكيد على الاتحاد الاختياري كأساس للدولة.

*تكرار مصطلح «الإقليم» في ١٢ موضعاً ومادة وفقرة.

*تكرار مصطلح «الأقاليم» في ٣١ موضعاً منها ١٧ مادة مختلفة.

وتظهر هذه الأرقام البسيطة مدى تغلغل فكرة الاتحاد الاختياري وحق تشكيل الأقاليم في قيام الدولة العراقية الجديدة، وهي الفكرة الملهمة لوضع مضمون الدستور ومواده وفقراته بحيث أصبحت هذه الأفكار وبنية الدستور كلاً متكاملاً غير قابل للتجزئة، فقلما تجد مادة ضمن مواده البالغ عددها ١٤٤ لا تتطرق بالحديث عن الأقاليم أو ما يتعلق بها.

أما ما صدر عن السيد رئيس مجلس القضاء فهو لا يمت بصلة إلى روح هذا الدستور الذي لم يمض على كتابته سوى عقدين من الزمن أو لأساسه الفلسفي القائم على أنَّ العراق دولة اتحادية، بل وينافيه تماماً، وما يبعث على القلق والتخوف أنَّ الكلام صادر عن صاحب أحد المناصب العليا في البلاد، بغض النظر عن كونه بياناً صحفياً أو جاء رداً على أصوات هددت باللجوء إلى تشكيل إقليم جديد في محافظة الأنبار.

إنَّ فحوى هذه التصريحات يوصل رسائل غير مطمئنة للمكونات العراقية شيعة وسنة وكرداً أيضاً، فهي تناقض كلياً المبادئ المشكِلة للعراق الجديد وتنذر بالانقلاب عليها في أية لحظة.

وإن كان رئيس مجلس القضاء قد اعترف بأنَّ واقع إقليم كردستان الجغرافي والقومي موجود قبل نفاذ دستور جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥، وتحديداً سنة ١٩٩١ إثر غزو الكويت وما نتج عنه من آثار سلبية بسبب السياسات الفاشلة للنظام السابق، وأنَّ إقليم كردستان له وضع خاص معترف به من جميع أبناء الشعب العراقي، إلا أنَّ كلامه عن أنَّ ظروف صياغة الدستور في حينه قد تغيرت الآن وأنَّ معظم من كانت لديه القناعة بالأحكام الخاصة بتنظيم الأقاليم مقتنع الآن بضرورة تغييرها قدر تعلق الأمر ببقية المحافظات عدا إقليم كردستان بحكم وضعه الخاص، فيه دلالات عميقة عن نوايا جدية لإحداث تعديلات مستقبلية جوهرية على الدستور (إن لم يكن تغييراً كلياً) تقودها القوى السياسية التي تتفق أفكارها مع ما صرح به رئيس مجلس القضاء.

إنَّ قراءة معمقة لهذه التصريحات تبين أن هناك تراجعاً صريحاً عن الإيمان والتمسك بمضمون الدستور النافذ والحرص عليه، وأن هناك رغبة جامحة تلوح في الأفق لتغييره بأي طريقة، ولكن هذه الرغبة لا تمس مواد أو فقرات محددة بعينها فحسب، وإنما تتصادم مع الدستور ككل، الأمر الذي يولد خوفاً ورهبة من أن تصل إلى درجة الدعوة إلى التوجه لإلغاء الدستور وكتابة غيره.

الاتحاد الاختياري، وحق تشكيل الأقاليم، متجذر في هذا الدستور بدءاً من فلسفته ورؤيته مروراً بديباجته ومواده وفقراته وصولاً إلى محصلته النهائية

د.محمد عبد مزعل العُبودي:

اقتناص فرصة سانحة في أزمة الغاز بين حكومة إقليم كردستان وبغداد

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحظى محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق بعدد من حقول الغاز الكبيرة، وإذا تم تطوير هذه الحقول بطريقة بناءة وعملية، فيمكنها أن تساعد بشكل كبير في تلبية الطلب المحلي على الطاقة في العراق. إلا أن ما تشهده البلاد منذ زمن طويل من نقص في الاستثمار والبنية التحتية، إلى جانب العلاقات المتوترة بين الحكومة الاتحادية

العراقية وحكومة إقليم كردستان، أدى إلى عرقلة الاستغلال التام لهذه الموارد.

ووفقا للقانون، يجب أن تكون أدارة الموارد تحت إشراف الحكومة المركزية في بغداد. ومع ذلك، قررت حكومة إقليم كردستان إدارة تلك الموارد بشكل مستقل وذلك على الرغم من أن وزارة النفط الاتحادية العراقية أبدت مرونة حين قبلت إدارة حكومة إقليم كردستان لهذه الحقول، إلا أن الافتقار إلى الشفافية في ما يتعلق بالعقود مع شركات النفط العالمية والتكاليف وطريقة تطوير الحقول شكل مساءلة حساسة بغداد وأربيل. وتأمل وزارة النفط في إجراء مفاوضات مع وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باعتبارها هيئة موحدة ذات موقف واضح في ما يتعلق بتعاونها المستقبلي مع وزارة النفط.

ولكن هذه ليست الحال إذ لا تزال الخلافات قائمة في الرؤية والأجندات ضمن حكومة إقليم كردستان، في ما يتعلق بتطوير حقول الغاز.

في هذا السياق، تشكل الإشارات الأخيرة إلى انفتاح حكومة إقليم كردستان المتزايد تجاه التعاون مع الحكومة الاتحادية العراقية فرصة فريدة للتعاون على تطوير حقول الغاز هذه.

وقد شهد موقف حكومة إقليم كردستان تحولاً كبيرًا ومحمودًا منذ إغلاق خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا، إذ بذلت جهودًا حثيثة لتسوية خلافاتها مع الحكومة الاتحادية العراقية التي قامت بالمثل. وتجدر الإشارة إلى أن الجانبين ركزا مؤخرًا على تبسيط عقود النفط الخاصة بحكومة إقليم كردستان لتحظى بقبول وزارة النفط.

وعلى وجه التحديد، أبدى رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مؤخراً اهتماماً بإرسال فرق للتفاوض ووافق من حيث المبدأ على معايير إدارة الموارد،

> **من خلال وضع استراتيجية مشتركة يمكن أن تتشكل رؤية للمصالحة والتسوية البناءة للخلافات**

ويحدث ذلك بعيدا عن قضية تكاليف خط الأنابيب للبرميل الواحد، التي لا زالت عالقة.

وإذا توصل الطرفان في نهاية المطاف إلى تسوية هذه الخلافات، فقد تبرز فرص جديدة ومهمة للتعاون الكبير والبنّاء في مجال تطوير قطاع الطاقة، وتحديدًا الغاز الطبيعي والغاز المصاحب، بما في ذلك المشاركة الدولية النشطة.

حقول الغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق: الوضع الحالي

أغلب الغاز الموجود في العراق هو الغاز «المصاحب» المرتبط بحقول النفط العملاقة الموجودة في جنوب العراق، إلى جانب الغاز الحر غير المطورة بالكامل في حقل عكاز غرب العراق وفى المنصورية شرق العراق. وفي حين يحتوي إقليم كردستان العراق على العديد من حقول الغاز، إلا أن معظمها لا يزال غير مطور.

يعدّ حقل «خورمور» حقل الغاز الطبيعي المنتج الوحيد في الأراضي الخاضعة لإدارة إقليم كردستان العراق، ويشغّله اتحاد دولي برئاسة شركة إقليمية. يبلغ مستوى إنتاج الغاز الحالي ٤٣٠ مليون قدم مكعب قياسي، بالإضافة إلى ١٥ ألف برميل من متكثف الغاز الطبيعي و١٠٠٠ برميل من الغاز النفطي المسال. ويغذي خط أنابيب بطول ١٨٠ كيلومترًا ثلاث محطات كبيرة لتوليد الطاقة بنظام الدورة

المركبة، تقع اثنتان منها في السليمانية وواحدة في أربيل، بقدرة إجمالية مركبة تبلغ ٣٥٠٠ ميغاوات. ولكن نتيجة القيود الحالية التي تطال إنتاج الغاز في حقل «خورمور»، لا يتجاوز إنتاج المحطات من الكهرباء ٢٠٠٠ ميغاوات، في حين أن احتياجات إقليم كردستان العراق من الطاقة تقدر بـ ٥٥٠٠ ميغاوات في الشتاء و٧٠٠٠ ميغاوات في الصيف.

ويجري حاليًا العمل على توسيع المرافق القائمة في «خورمور» لزيادة الإنتاج بمقدار ٢٥٠ مليون قدم مكعب قياسي يوميًا، ومن المتوقع أن ينتهي بحلول نهاية العام ٢٠٢٤. وينبغي أن تكون هذه الزيادة كافية لتوفير الوقود لتوليد الكهرباء وتلبية طلب إقليم كردستان العراق بالكامل.

هذا وقد منحت حكومة إقليم كردستان في العام ٢٠٠٧ حقل الغاز الحامض الكبير «جمجمال» الذي تم اكتشافه في ثلاثينات القرن الماضي للاتحاد ذاته الذي يدير حقل «خورمور»، بهدف تطويره. إلا أن الاتحاد لم يطوّر «جمجمال» ومن المستبعد تطويره على المدى القريب، نظرًا للتوترات المستمرة المتعلقة بتطوير الغاز في إقليم كردستان العراق.

يقع الحقلان على حدود محافظتَي «كركوك» و«صلاح الدين». وتُعتبر العلاقة بين الاتحاد المشغل لحقل غاز «خورمور» وحكومة إقليم كردستان معقدة ومتقلبة جدًا، إذ قضى قرار تحكيم بأن تمنح وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان الاتحاد المشغل مبلغ ٢/٢ مليار دولار. كما كثرت أيضًا قضايا التحكيم والتسويات خارج المحكمة بين المساهمين الرئيسيين وشركائهم في الاتحاد. وحاول الاتحاد المشغل لحقل غاز «خورمور» أيضًا الدخول في مفاوضات مع وزارة النفط لتزويد «شركة نفط الشمال» بالغاز الخام. ومع ذلك، تبرز هنا مشكلة قانونية وهي أن منطقة

> **تحظى محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق بعدد من حقول الغاز الكبيرة**

خورمور تُعتبر من المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل وليست منطقة معترف بها من قبل حكومة إقليم كردستان، وبالتالي بالنسبة للحكومة الاتحادية، فإن شراء الغاز من خورمور يعني شراء الغاز الخاص بها. علاوة على ذلك، ينبغي شراء الغاز من حقل خورمور من خلال شركة نفط الشمال، مما يعني إنفاق حوالي ١٠٠ مليون دولار على الغاز غير المعالج وبيع الغاز بسعر تعاوني لشركة غاز الشمال، مما يعني أن شركة نفط الشمال تخسر المال.

لا تخضع الحقول المكتشفة، ولكن غير المطورة في «بينا باوي» و«ميران» و«توب خانة» حاليًا لأي اتفاقيات حول مشاركة الإنتاج، ولكن تم التعاقد مع شركة تشغيل كندية بشأن حقل «كوردامير» غير المطور بدوره. وفي هذا الإطار، يكمن التحدي الرئيسي المتعلق بهذه الحقول في ما تحتويه من كميات كبيرة من الكبريت والحاجة إلى حلول تقنية معقدة كثيفة رأس المال لمعالجة الكبريت والتخلص منه.

وفى هذا السياق، لن يكون تطوير هذه الحقول عمليًا إلا إذا تم استخدام الغاز لتوليد الكهرباء بما يلبي الطلب المحلي داخل العراق. وكل هذه الحقول قابلة للتطوير المشترك من قبل وزارة النفط في الحكومة الاتحادية العراقية ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان بما يصب في مصلحة العراق بأكمله.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة إقليم كردستان حققت أيضًا نجاحات سابقة في جذب شركات النفط العالمية بسرعة بعد العام ٢٠٠٦، من الشركات الصغيرة جدًا إلى بعض الشركات الكبرى، للتنقيب وتطوير حقول النفط والغاز في إقليم كردستان، ولا سيما التطوير السريع للغاز الطبيعي في ظل ظروف صعبة جدًا. ويمكن للعراق أن يستفيد كثيرًا من التوسع في هذه التجربة الإيجابية.

علاقات حكومة إقليم كردستان مع تركيا

شكل تصدير الغاز الكردي إلى تركيا أحد العوائق الرئيسية أمام التعاون الوثيق بين بغداد وأربيل في مجال الطاقة.

تمارس السلطات التركية نفوذًا ماليًا وسياسيًا كبيرًا على حكومة إقليم كردستان وتتحكم تركيا بالوصول عبر الموانئ البحرية والحدود البرية مع العراق مباشرة إلى إقليم كردستان العراق، وبالمجال الجوي فوق تركيا وبالتالي الطريق الجوي المؤدي إلى إقليم كردستان. وكما تبين مؤخرًا، أدى توقف الصادرات عبر خط الأنابيب من إقليم كردستان العراق إلى تركيا إلى شل الاقتصاد المحلي في الإقليم. وقد شهدت العلاقات بين السلطات التركية و«الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يسيطر على محافظة السليمانية التي تضم معظم موارد الغاز، تدهورًا كبيرًا خلال العامين الفائتين.

وحتى الآونة الأخيرة، كان الموقف التفاوضي لحكومة إقليم كردستان مع وزارة النفط يتأثر بشكل غير متكافئ بالمصالح الوطنية والاقتصادية التركية. ومن الجدير بالذكر أن تركيا حريصة على التحكم بإنتاج موارد الغاز والوصول إليها في شمال العراق، فضلاً عن الاستفادة تجاريًا من الطاقة منخفضة

> **العلاقات المتوترة أدى إلى عرقلة الاستغلال التام لهذه الموارد**

التكلفة لتلبية احتياجاتها المحلية وتنويع سبل وصولها إلى مصادر الغاز.

ومع ذلك، يجب إعادة النظر في هذه العلاقة في إطار إعادة تصور علاقة الطاقة بين حكومة إقليم كردستان وبغداد. فالعراق يعاني من نقص هائل في الطاقة ويحتاج إلى كل الغاز المتوفر لتلبية الاحتياجات المحلية في المستقبل المنظور. ونظرًا للطلب المحلي المرتفع والمتزايد على الطاقة في العراق، ينبغي أن ينصب التركيز الوطني على تلبية هذا الطلب ومنحه الأولوية من خلال تطوير حقول الغاز الطبيعي المكتشفة وكذلك استغلال الغاز المصاحب. ومن غير الملائم التحدث عن صادرات الغاز في هذه المرحلة إلا بعد تلبية هذا الطلب المحلي.

النتيجة المرجوة

عند تسوية الخلافات المتبقية والتوصل إلى اتفاق بين وزارة النفط ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، يجب أن يتمكن الكيانان من التعاون بشكل وثيق لتطوير موارد الطاقة بشكل مشترك من خلال آلية تعاون. وينبغي إعطاء الأولوية في هذا التعاون لحقول الغاز في إقليم كردستان العراق، إذ تبرز حاجة ماسة إلى الغاز لتوليد الكهرباء في جميع أنحاء العراق، في حين أن تطوير حقول الغاز هذه هو مشروع معقد وكثيف

رأس المال يمكن أن يستفيد من دعم الدولة.

ومن النُهج البناءة والعملية التي قد تساعد بغداد على الاستفادة من موارد الطاقة التي يوفّرها حقل «خورمور»، أن تواصل وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان انخراطها المباشر مع الاتحاد الحالي المشغل للحقل، وهو أمر ممكن بعد التوصل إلى اتفاق، بدلاً من محاولة وزارة النفط الاتحادية إدارته بشكل مباشر. ويمكن تحويل الغاز إلى كهرباء داخل إقليم كردستان ومن ثم نقله إلى أنحاء أخرى من العراق، لتستفيد بالتالي بغداد بشكل غير مباشر من غاز حقل «خورمور».

وباعتماد هذا النهج، يمكن لوزارة النفط تفادي مشروع ينطوي على إنفاق رأسمالي مرتفع ونتائج لن تتحقق إلا على المدى الطويل إذا انخرطت بنفسها في الحقل. كما يمكن لـ "شركة نفط الشمال» الحصول على الغاز الخام من «خورمور» ومعالجته ومن ثم تسليمه إلى «شركة غاز الشمال» بسعر مدعوم محققة خسارة، في حين تسلّم الأخيرة الغاز إلى وزارة الكهرباء بخسارة. تعدّ الاستفادة من «نقل الغاز عبر الكابلات» طريقة أسرع وأكثر كفاءة لاستغلال هذا المورد من خلال القطاع الخاص الحالي في إقليم كردستان العراق وتسليمه مباشرة إلى المستهلك في أنحاء أخرى من العراق على شكل كهرباء.

يتوفر مثالان على استخدام الغاز المصاحب لتوليد الكهرباء. يتعلق الأول بحقل «كورمالا» الذي يستخدم حوالي ١١٠ ملايين قدم مكعب قياسي في اليوم من الغاز المصاحب كوقود لإنتاج الكهرباء في محطة كهرباء «كورمالا» في أربيل. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان من الاستغلال السريع لحوالي ٤٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم من غاز الشعلة

تشكل الإشارات الأخيرة فرصة فريدة للتعاون على تطوير حقول الغاز

الخام من حقل «كرميان» الـذي يغذي محطة كهرباء محلية، وهذا مثال عن مشروع «نقل الغاز عبر الكابلات» حيث يتم تصدير بعض الكهرباء إلى أجزاء أخرى من العراق.

يوضح هذان المثالان كيف يمكن لوزارة النفط في الحكومة الاتحادية العراقية ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان التعاون لتطوير مشاريع مستقبلية. وتتوفر فرص أخرى مهمة في ما يخص الغاز المصاحب من حقول محافظة دهوك، ولكنها تترافق مع تحديات أكبر نظرًا لارتفاع نسبة الكبريت في الغاز.

وينبغي لمثل هذا التعاون أن يأخذ في الاعتبار إنشاء شركة طاقة وطنية مستقلة مدعومة من الحكومة الفيدرالية تتمحور حول إقليم كردستان العراق ويكون مقرها فيه، على غرار شركات النفط العراقية الإقليمية أو القائمة في المحافظات. قد لا تقتصر أنشطة هذا الكيان على النفط والغاز، بل قد تشمل أيضًا استغلال غاز الشعلة وتوزيع الطاقة، مما يوفر فرصة للخروج بسيناريو مربح بالنسبة لبغداد وأربيل.

*الدكتور محمد عبد مزعل العُبودي، هو خبير في مركز بحوث وتطوير البترول (PRDC).

عدم المساءلة.. التحدي المتمثل في متابعة الإصلاح في العراق

*مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI)

تناول الحوار السياساتي الأخير الذي استضافته مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) بالاشتراك مع المعهد الملكي للشؤون الدولية في المملكة المتحدة (Chatham House) في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، الصراع العراقي من أجل سيادة القانون. فعلى الرغم من وجود دستور وجهاز بيروقراطي للدولة، إلا أن مساعي العراق لتحقيق سيادة القانون لا تزال شاقة.

ما يثير القلق في العراق هو غياب الإرادة السياسية والانتشار الواسع للإفلات من العقاب والفساد المستشري، حيث يتصرف الأفراد ذوو النفوذ فوق القانون.

على هذه الخلفية، سلط هذا النقاش الهجين (عبر الإنترنت وحضوريًا) الضوء على الواقع المعقد للمشهد السياسي في البلاد، وعكس دراسة حديثة نشرها ريناد منصور، مدير مبادرة العراق في تشاتام هاوس.

أقر المشاركون في النقاش بأن فهم النظام السياسي والأمني العميق الجذور في العراق يتطلب النظر إلى الفساد كمنظور مركزي تعمل من خلاله ديناميات القوة. ويتمثل تأثيره الواسع في إعاقة

جهود الإصلاح وتغذية الإحباط الشعبي.

رغم كون المساءلة أداةً يفترض بها أن تكون دافعًا للإصلاح، إلا أنها تُستخدم في العراق غالبًا للمناورة السياسية وتسجيل النقاط. يؤدي هذا الاستغلال السيئ إلى جانب إشكاليات تنفيذ القانون بشكل عام إلى إضعاف فعالية هذه الآلية الرقابية، خاصة في دولة هشة مثل العراق.

ومع ذلك، وفي خضم هذه التحديات، تولد الضغوطات الناتجة من الرأي العام والتحولات الفكرية بصيص أمل قد تؤثر على المساءلة حيث حدد المشاركون الحاجة الملحة لتغيير الخطاب حول المساءلة من كونها سلاحًا سياسيًا إلى التركيز على إمكاناتها كمحرك حقيقي للإصلاح.

تعمل بعض الثغرات المؤسسية، مثل غياب المحاكم الاتحادية، على تعقيد المشكلات القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الشخصيات القوية التي تتحصن بعيداً عن المساءلة، فضلاً عن الإعلام المُتحكم به، تحديات جبارة على مسار الإصلاح. ومع ذلك، تُسلط موجة احتجاجات تشرين الأخيرة الضوء على تحول في الخطاب العام متمثلا بترسيخ السياسة المحلية ونشوء المجتمع المدني.

وإدراكًا لإمكانات هذه الحركات الوليدة، شدد المشاركون على أهمية تمكين الأفراد داخل النظام الذين لا يزالون يحملون شغفًا بالإصلاح، وربطهم ببعضهم البعض. ومن خلال إنشاء شبكات ارتباطية وإبراز أصواتهم، يمكن لهؤلاء الفاعلين الداخليين للتغيير ممارسة تأثير أكبر والدفع نحو إصلاحات جوهرية من داخل النظام نفسه.

> **غياب الإرادة السياسية والانتشار الواسع للإفلات من العقاب والفساد**

في ظل الأوضاع الراهنة، قد يبدو اليأس خيارًا مغريًا، إلا أن التفاؤل الحذر يقدم بديلاً يستحق التأمل. فمشاركة المجتمع المدني، وتمكين الأفراد، وتطور المشهد التجاري، كلها عوامل تفتح المجال للتغيير الإيجابي. أقر المشاركون بأن التطور المجتمعي عملية بطيئة، وأن البحث عن حلول مباشرة قد يكون سابقًا لأوانه.

ومع ذلك، استمدوا الأمل من الشقوق التي ظهرت في النخبة السياسية التي تبدو متماسكة ظاهريًا، والتي سلطت الضوء عليها الحركات المجتمعية الأخيرة.

في نهاية المطاف، يفشل النظام التوافقي الحالي في خدمة غالبية الشعب وهذا يتطلب إيجاد إطار يصب في مصلحة جميع العراقيين مع العمل ضمن النظام القائم مع تعزيز الحوار والدعوة إلى الإصلاح.

– إدارة الورشة: دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة ميري

– تقديم الورقة: ريناد منصور، تشاتام هاوس، مدير مبادرة العراق

– المناقشون:

عبد الرحيم العقيلي، رئيس هيئة النزاهة سابقا

شهلاء الكلي، باحثة غير مقيمة، معهد الشرق الأوسط

ياما ترابي، مستشار فني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد

د. فالح الحمراني:

آفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا في قراءة روسية

ترد من واشنطن مرة أخرى معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة تدرس سيناريو لسحب قواتها من العراق وسوريا في غضون ٩٠ يوما، اعتمادا على حجمها وإلحاحها*. ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية أنه وفقا للعديد من كبار مسؤولي البنتاغون، فإن الاستعدادات جارية حاليا للانسحاب الكامل أو الجزئي للقوات الأمريكية وقوات التحالف من سوريا والعراق.

ويزعم أن المسؤولين أوضحوا أن القرار اتخذ بعد أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، بما في ذلك الضغط المتزايد والهجمات المتصاعدة من قبل الوكلاء المدعومين من إيران في المنطقة. أدت الضربات، بما في ذلك الضربات الصاروخية، على القواعد الأمريكية في المناطق المتاخمة للحدود العراقية السورية بالفعل إلى مقتل أفراد عسكريين أمريكيين.

ولم يتم الإعلان رسميا، عن الاستعدادات لانسحاب القوات، ولكن عُقد اجتماع لمسؤولين في وزارة الدفاع العراقية مع ممثلي البنتاغون، حيث نوقشت معايير انسحاب القوات الأمريكية. وسيصبح من الصعب على الولايات المتحدة، بعد انسحابها من العراق، الحفاظ على وجود عسكري في شمال سوريا. وبما أن الولايات المتحدة، بل وأكثر من ذلك في إسرائيل، تدرك إن الانسحاب قد يؤدي الى حدوث اصطفاف يصب في صالح دولة إقليمية،

فإن واشنطن ستؤخر بالتأكيد عملية الانسحاب. ويمكن تبني موقف المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة لقرار سحب القوات.

تشير مجلة فورين بوليسي إلى أنه بعد بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، بلغت التوترات في الشرق الأوسط إلى ذروتها. ويزعم أن هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية سحب القوات من العراق وسوريا. وفي سياق مثل هذه الأزمة الإقليمية المعقدة، من المنطقي تماما أن تقوم إدارة الرئيس جو بايدن بمراجعة أولوياتها العسكرية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن انسحاب القوات الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع غير المستقر في سوريا. فبعد مغادرة الأمريكيين، لن يتمكن أحد من احتواء داعش في المنطقة الحدودية بين سوريا والعراق.

وعلى الرغم من أن داعش قد ضعفت بشكل كبير، إلا أنها قادرة على الانتعاش في سوريا إذا أتيحت لها الفرصة للقيام بذلك. علاوة على ذلك، فإن الموارد المالية من بعض الأطراف المعنية متاحة. ولكن، ما يزال العراق يلعب دورا رئيسيا في موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لأن التحالف الذي تقوده واشنطن ضد داعش يعتمد في الواقع على الأراضي العراقية.

وفي الوقت نفسه، يعتقد بعض المحللين أن المعلومات حول الانسحاب الوشيك للجيش الأمريكي من سوريا والعراق غير صحيحة. وفي رأيهم إن الولايات المتحدة بحاجة لمثل هذه الشائعات من أجل صرف أنظار اللاعبين الآخرين في المنطقة عما يحدث بالفعل.

وستكثف واشنطن في هذه المرحلة، من وجودها في الشرق الأوسط من أجل السيطرة على الصراع الدائر هناك.

وإذا قررت إدارة بايدن الآن سحب القوات، فسيكون لذلك تأثير كارثي ليس فقط على سمعة الرئيس الأمريكي، ولكن أيضا على الموقف العام تجاه الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الرئيسية في العالم. لقد ارتكبت

> **"الولايات المتحدة تدرك إن الانسحاب قد يؤدي الى حدوث اصطفاف يصب في صالح دولة إقليمية"**

واشنطن خطأ مماثلا في أفغانستان، وتكرار ذلك مرتين يعني تقويض سمعتها إلى أقصى حد وزيادة دور وتأثير إيران. ربما ستظل الولايات المتحدة تعمل بشكل وثيق مع بعض القوى للتأثير على الوضع في العراق وسوريا، والمعلومات حول الانسحاب الأمريكي من العراق وسوريا تمهد فقط لإعادة تجميع القوات الأمريكية. وستركز واشنطن بشكل أكبرعلى الاستخبارات وقمع النشاط الإرهابي.

ومن الممكن أن يكون هناك تناوب للوحدات، وسيتم سحب وحدة ما، لكن الوحدات الجديدة ستحل محلها. حتى الآن، وجد الأمريكيون دائما الوسائل لضمان وجودهم العسكري في بلدان أخرى، وخاصة في الشرق الأوسط. ربما سيكون الأمر نفسه هذه المرة، على الأقل حتى نهاية العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يربك خطط واشنطن هو استمرار نشاط الحوثيين اليمنيين وتحركات إيران.

في الوقت نفسه، يشير تشارلز ليستر، وهو باحث أول ومدير برامج حول سوريا ومكافحة الإرهاب والتطرف في معهد الشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية)، في عمود للسياسة الخارجية، نقلا عن أربعة مصادر في البنتاغون ووزارة الخارجية، إلى أن البيت الأبيض لا يرى الحاجة إلى الحفاظ على وحدة أمريكية في سوريا. وذكرت مصادر في بوابة المونيتور أن البيت الأبيض عرض على بعض الفصائل الكردية التعاون مع الحكومة السورية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي.

ولم تحدد المصادر جوهر المبادرة، واكتفت بالقول إن الهدف هو حماية الكورد في القتال ضد داعش على المدى المتوسط والطويل. ورفضت مصادر التسريب، عن وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية، الإجابة على السؤال عما إذا كان هذا يمهد لانسحاب الوحدة الأمريكية من سوريا.

في الوقت نفسه، يفند الكثيرون في واشنطن المعلومات المتعلقة بانسحاب الوحدة الأمريكية. والمعروف إن الولايات المتحدة أرسلت قوات إلى سوريا في عام ٢٠١٤ بمشاركة ٨٠ دولة شريكة بحجة محاربة داعش. حاليا، يبلغ عدد الوحدات هناك حوالي ٩٠٠ فرد عسكري. واقترح السناتور الجمهوري راند بول على الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠٢٣، التصويت لصالح مطلب الرئيس جو بايدن بسحب القوات من سوريا.

وأصر على أن الوحدة هي «فريسة سهلة» وهي الآن في منطقة البحث والإنقاذ دون هدف واضح. ولكن، فشل التصويت: وصوت لصالح مشروع القانون ١٣ مُشرِعا فقط مقابل ٨٤. ويشار إلى أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق على إدخال قوات إلى سوريا. وأوضح الرئيس باراك أوباما، الذي اتخذ قرار نشر الوحدة، أن الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد مرتكبي الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يتضمن تدابير عسكرية ضد داعش في سوريا، لذلك فهو لا يحتاج إلى موافقة الكونغرس.

ويعتقد العديد من المحللين أن تدخل واشنطن كان ناجحا، حيث تم تحرير الجزء الأخير من الأراضي السورية من داعش في أوائل عام ٢٠١٩. واختفى تقريبا تنظيم داعش في العراق المجاور، حيث تتمركز القوات الأمريكية أيضا لمحاربة الإرهابيين، ففي عام ٢٠٢٣، نفذ المسلحون الإرهابيون ما معدله ٩ هجمات شهريا، بينما في عام ٢٠١٤ كان هناك حوالي ٨٥٠ هجوما شهريا.

ولكن التنظيم يستعيد الآن نفوذه سرا في سوريا خاصة بمختلف المناطق التي تسيطر عليها دمشق، ويبتز الأموال من السكان المحليين تحت التهديد بالانتقام ويرفض

تنظر موسكو الى مسالة الانسحاب من زوايا مختلفة

تحمل المسؤولية عن الهجمات حتى لا يلفت الأنظار. ويرتبط النشاط المتزايد لمقاتلي داعش بحرب إسرائيل في قطاع غزة. وأعلن متشددو داعش مسؤوليتهم عن ٣٥ هجوما في سوريا في الأيام العشرة الأولى من عام ٢٠٢٤.

وبالنظر إلى العواقب الوخيمة للانسحاب المتسرع للقوات من أفغانستان في عام ٢٠٢١ والانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في نوفمبر، من الصعب فهم سبب تفكير إدارة بايدن في سحب القوات من سوريا. وبغض النظر عن كيفية إجراء هذا الانسحاب، فإنه سيؤدي إلى زيادة سريعة في التهديدات والهجمات الإرهابية. على الرغم من الضعف الكبير، فإن داعش جاد بالفعل في استعادة نشاطه في سوريا إذا حصل على مساحة لذلك بعد مغادرة الأمريكيين.

وتنظر موسكو إليها من زوايا مختلفة. وفقا لوزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، فإن الولايات المتحدة تقوم بتشكيل «جيش سوريا الحرة» بمشاركة مسلحي داعش. ربما إن الأمر كذلك. لكن الوضع سيتضح فقط بعد مغادرة الولايات المتحدة العراق وسوريا حقا. ولكن على الأرجح، سيكون بديلهم ليس مقاتلي الجماعات الإرهابية من داعش، ولكن تشكيلات جمهورية إيران الإسلامية وحلفاءها، وبالتالي تعزيز موقف «المحور الشيعي»، وتكثيف الوجود الإيراني في العراق وسوريا بشكل كبير، وهو أمر سيثير قلق إسرائيل.

*اعتمدت المادة على دراسة لمعهد الشرق الأوسط في موسكو.

مصطفى فحص

العراق في اليوم التالي للانسحاب الامريكي

افتراضياً، في نهاية اجتماع لمجلس الأمن القومي الامريكي يعلن متحدث امريكي رفيع المستوى «أنه فجر هذا اليوم بتوقيت واشنطن تم إجلاء آخر جندي امريكي من العراق، تنفيذاً لقرار اتخذه الرئيس الامريكي بانسحاب بلاده من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، بعد فشل إدارته في التفاهم مع الحكومة العراقية حول إمكانية بقاء قواعدها في العراق»، في هذا التاريخ الافتراضي تكون قوى ما يسمى بالمقاومة العراقية قد أنجزت هدفها الجهادي «المقدس»، وحققت انتصارها التاريخي على الشيطان الأكبر.

هذا المشهد الافتراضي يمكن أن يكون مقتبساً من المشهد الأفغاني، ولكن هناك كانت واشنطن تعلم أن طرفاً واحداً يمثل الأغلبية ويملك مستوى معيناً من التنظيم قادراً على التحكم بإدارة أفغانستان بعيداً عن طبيعته العقائدية، وعلاقته بجواره والمجتمع الدولي. فبالنسبة لواشنطن كان الهدف إعادة جنودها إلى بلادهم سالمين ووقف استنزافها وابتزازها من قبل بعض الأطراف الإقليمية.

أما في العراق، فمكامن الخطر بعد الخروج الامريكي وعدم قدرة أي طرف على ملء هذا الفراغ، تهديدان مباشران لوحدة التراب العراقي، نتيجة لسياسة ممنهجة في إضعاف القوات المسلحة وإفراغ عقيدتها القتالية،

إذ عملت جميع المكونات على تحديد وتحجيم دورها لصالح قوى عسكرية رديفة لها طابع قومي أو عقائدي.

في بلد الانقسامات الطائفية والقومية والمناطقية والعمودية والأفقية، داخل المذهب الواحد والقومية الواحدة والمُكون الواحد والجغرافيا الهوياتية الواحدة، حيث الجميع مدججون بالسلاح والعقائد، سيلجأ الجميع، أفراداً وجماعات ومكونات وطوائف ومذاهب وقوميات، إلى العنف بحجة الدفاع عن النفس، وعدم الثقة بالآخر القريب أو البعيد أو المجاور داخل الحدود أو خارجها، خصوصاً أنه بعد ٢٠ سنة على التغيير فشل نظام ٢٠٠٣ في بناء هوية وطنية جامعة، وفشلت الحكومات المتعاقبة في فرض هيبة الدولة، وهذه مسؤولية المكون الأكبر.

في أفغانستان، نجحت حركة «طالبان» التي تمثل المُكون الأكبر في إدارة دولتها التي بدأت في تنفيذ قرار احتكار العنف، وقامت سريعاً بالقضاء على مصادر التهديد في وادي بنجشير. لكن ممثلي المكون الأكبر في العراق، أي جماعات الإسلام السياسي الشيعية المسلحة الحاكمة، هم أصلاً منقسمون على أنفسهم وعلى كيفية إدارة السلطة، وجاهزون لاستخدام العنف من أجل احتكار مؤسسات الدولة وثرواتها، فسابقاً تمكنت طهران من ضبط الإيقاع بينهم تحت ذريعة ضبط التوازن مع واشنطن التي كانت وحدها من يمنح شرعية السلطة وتحجبها متى تشاء، وفي حال خروجها ليس فقط شرعية المقيمين في المنطقة الخضراء ستسقط، بل إن المنطقة الخضراء نفسها ستصبح بلا شرعية وستسقط، فالجميع يدرك مخاطر تداعيات نهاية التوازن بين واشنطن وطهران، حيث تمتلك الأولى أدوات ضغط كبيرة وفاعلة غير عسكرية تمكنها من حصار الحكومة العراقية ومعاقبتها اقتصادياً ومالياً، أما الثانية؛ فإنها ستخسر ورقة الابتزاز الامريكي، وستغرق وحدها في وُحول العراق، وفي شياطين تفاصيله القاتلة.

> **ليس مستبعداً أن تلجأ هذه القوى إلى العنف واحتكار ما تبقى من الدولة**

ليس مستبعداً أن تلجأ هذه القوى بعد انتهاء ذريعة المقاومة إلى العنف في نزاعاتها على احتكار ما تبقى من الدولة، أو في صراعات النفوذ داخل مساحاتها الجغرافية، أي مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى صراعاتها المحتملة مع المساحات الجغرافية السنية والكردية، وستتحول تناقضاتها السياسية والمناطقة والعقائدية والعشائرية إلى معركة تصفية حسابات بين مكوناته، خصوصاً مع الانتشار الكثيف للسلاح الحزبي والعشائري في مناطقها، وغياب فكرة الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية أو تغيبها، إضافة إلى وجود أطراف قوية تراقب وتنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على خصومها، مستفيدة من فشلهم وتراجع قدرة راعيهم على احتواء المشهد العراقي المقبل.

بالانسحاب الامريكي أو عدمه ظهرت تناقضات قوى الإطار التنسيقي الحاكم إلى العلن، فبمجرد طرح فكرة الانسحاب تردّد كبار المجاهدين والمقاومين في الضغط من أجل إتمامه، الأمر الذي يفتح التساؤل حول إمكانية استمرار وحدته في المدى القريب، أما تحالف إدارة الدولة ففقد مبررات استمراره بعد قرار قوى الإطار إزاحة أقوى ممثل للسنة والاستمرار في تهديد أربيل... وللحدث تتمة.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

حمزة مصطفى:

العراق والدولة المتخيّلة

دائماً نعودُ عند الحديث عن الدولة في العراق الى رسالة الملك فيصل الأول الشهيرة التي «ذبحها» على قبلة في ما يبدو لجهة عدم إمكانيَّة قيام دولة عراقيَّة لأنَّه «في اعتقادي لا يوجد في العراق شعبٌ عراقيٌّ بعد، بل توجد تكتلاتٌ بشريَّة خياليَّة خالية من أي فكرة وطنيَّة، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينيَّة، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت».

وبالرغم من أنَّ الدولة العراقيَّة كانت تأسست قبل رسالة فيصل وعلى يديه بإرادة بريطانيَّة كاملة «من الخيط للمخيط» قبل نحو عشر سنوات من تاريخ رسالته التي يعودُ أقرب تاريخٍ لها الى العام ١٩٣٢، فإنَّه وطبقاً لمضمون تلك الرسالة فإنَّ الملك الراحل قد كان «غسل يديه» تماماً من إمكانيَّة قيام هذه الدولة.

مات بعدها بسنة واحدة وتوارث المُلكَ بعد ولده غازي وحفيده فيصل الأول الذي قتل مع كامل أسرته فجر ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

لكنَّ الملك فيصل الـذي أعلن فشله في بناء الدولة التي حلمَ بها والتي بقيت متخيلة في ذهنه، فإنَّ قادة العراق الجمهوري طووا صفحة العهد الملكي وأوحـوا للعراقيين بأنَّهم بنوا الدولة المنشودة عبر إطلاق مشاريع وبنى تحتيَّة وتشكيل حكومات وتبادلٍ

> بدا كل حزبٍ وكل قومية يفهم الدولة مثلما يراها هو، لا مثلما هي على أرض الواقع

ناري للسلطة عبر الانقلابات التي لم تكن تحتاجُ أكثر من قطع مرسلات أبي غريب وكم ضابطٍ في الحرس الجمهوري يسهلُ دخول الثوار الجدد الذين سيبنون الدولة الجديدة.

لكنَّ ما حصل بعد العام ٢٠٠٣ بدا أمراً لافتاً، فالعهد الجديد الذي جاء بإرادة امريكيَّة كاملة من «الخيط للمخيط» كما الإرادة البريطانيَّة بدا مأخوذا بزهو الانتصار المتمثل في إسقاط النظام السابق بوصفه الهدف الأكبر والأعظم بقي مزهواً وهو يقيمُ مؤسساتٍ ذات بعدٍ تنظيري على ركام دولة بقيت متخيلة في ذهن الجميع باستثناء محاولاتٍ متواضعة خلال العهد الملكي من أجل بناء دولة بدا أنها كانت على وشك التأسيس لولا لحظة ١٤ تموز الفارقة والتي كانت كارثيَّة بكل المعايير.

بعد العام ٢٠٠٣ جرى تشكيل مؤسسات «وهميَّة» للدولة الجديدة بدءاً من تجربة مجلس الحكم التي تعدُّ الأفشل على كل المستويات، ومن بعدها كتابة دستورٍ سريعٍ بذهنيَّة متخيلة، وإقامة انتخابات وتشكيل حكومات أول من يعارضها بعد ممارسة أولى سلطاتها أكبر داعميها خصوصاً إذا بدا أنَّها بصدد التأسيس ولو على خجل.

ولعلَّ العنصر الغائب على مستوى تشكيل هذه الدولة المتخيلة والذي لم يحظ بالاهتمام اللازم هو عنصر المواطنة.

وبينما كانت الأنظمة السابقة «تطمطم» هذه القضَّة بطريقةٍ أو بأخرى لكنَّ النظام السياسي الذي تشكل بعد العام ٢٠٠٣ ورَّطَ نفسه على صعيد التصدي لمفهوم المواطنة لكنْ عبر توافقيَّة فاشلة ومحاصصة أكثر فشلاً وعلاقات قوة خلقت تباينات حادة داخل المجتمع والسلطة معاً، بحيث نتج عن ذلك فهم المواطنة على أنَّها ما نتخيله وليست هي الهويَّة التي يجب أنْ تختفي بوجودها كل الهويات الفرعيَّة.

تعددت الأعلام والأناشيد والأهازيج بدءاً من علم الدولة المُختلف عليه ونشيدها المتنازعُ عليه وسلطاتها التي لا أحد يعرف من أين تبدأ والى أين تنتهي.

والأهم أنه وفي ظل عدم القدرة على الاتفاق على عقدٍ اجتماعي يؤسس لهويَّة واحدة فقد بدا كل حزبٍ وكل ملة وكل قوميَّة وكل عشيرة بل وكل زعيمٍ سواء كان رجل دولة أو قائداً سياسياً لحزبٍ أو قوة مسلحة يفهم الدولة مثلما يراها هو، أي يتخيلها، لا مثلما هي على أرض الواقع. والأخطر أنَّه يريدُ فرضَ متخيله على الآخرين بوصفه واقعاً.

*صحيفة «الصباح»

زهير كاظم عبود

الدفاع عن حريَّة الصحافة

ليس فقط بريطانيا من تمارس الاضطهاد والتعسف بحق الصحفي المذكور، إنما يمتدُّ الأمـرُ الى جميع الحكومات التي تتملقُ أو تحاول أنْ تلتحقَ بالذيل الامريكي من الحكومات الغربيَّة أو العربيَّة، وتمَّ تحويل أفعال الصحفي المذكور من ممارسة العمل الصحفي الاستقصائي الى فعل التجسس، وهو ما تقدمُ عليه أغلب الحكومات حين تجد أنَّ الصحافة الاستقصائيَّة كشفت خللاً أو فساداً أو تعرضت بالإشارة الى تصرفٍ خاطئ أو فاسدٍ لمسؤول تلجأ الى اتخاذ مواقف تتناقضُ مع حريَّة الكلمة والتعبير والرأي

أكد الدستور العراقي في المادة (٣٨) منه كفالة الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب على حريَّة التعبير عن الرأي (بكل الوسائل)، وعلى حريَّة الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، وعلى حريَّة الاجتماع والتظاهر السلمي الذي يتمُّ تنظيمه بقانون.

ومثل هذه الحريَّة لا يمكن لها أنْ تتمَّ ممارستها ما لم تمهد لها ثقافة مجتمعيَّة تلتزمُ بها السلطة التنفيذيَّة، ويؤمن بها المجتمع كلياً، حتى يمكن أنْ تتوفر أرضيَّة تتمُّ ممارسة هذه الحريات عليها، وأنْ نبدأ بممارساتٍ عقليَّة ورياضيَّة لتقبل النقد وتشخيص وجهات النظر وإنْ كانت تخالف وجهات نظرنا، وإلا سنبقى أسارى للعقليات القديمة التي قيدت مجتمعنا واستولت على ثقافة وعقليَّة المسؤول الحكومي من أنَّ مركزه الوظيفي والسياسي يوفران له حصانة تتفوق في أحيانٍ كثيرة على القوانين.

الممارسات التي قام بها مؤسسُ موقع (ويكيليكس) المواطن الأسترالي جوليان أسانج بنشره جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الامريكيَّة في العراق وأفغانستان بشكلٍ متعمدٍ ومكشوفٍ، وقفت بوجهها العديد من الحكومات التي تخضع لسياسة الولايات المتحدة الامريكيَّة، ولهذا بادرت حكومة بريطانيا خلافاً لدستورها وتقاليدها في احترام الحريات التي تتشدّقُ بها الي اعتقاله وإحالته على المحكمة، إذ ستتم محاكمته خلال هذا الشهر، وعلى

أساس قيامه بنشر وثائق سريَّة تمكن من الوصول إليها ونشرها للراي العام، ما أحرج الولايات المتحدة الامريكيَّة وأزعج الحكومة البريطانيَّة، فإنَّه سيتعرض للحكم، وأيضاً سيتعرض لتسليمه الى الولايات المتحدة الامريكيَّة التي فضحها ونشر الوثائق التي تدينها، وبذلك فإنَّه سيواجه خطر الإدانة بقوانين التجسس المعمول بها في الولايات المتحدة والتي تحكم عليه بمدة لا تقل عن ١٧٥ سنة، وبعدِّه قام باختراق أجهزة الكومبيوتر السريَّة الدفاعيَّة، ولم يزل الصحفي المذكور معزولاً في سجنٍ بلندن يعدُّ من بين أخطر السجون بناءً على الأوامر الامريكيَّة التي تلحُّ على المطالبة به، وبالرغم من معاناته من مرضٍ خطيرٍ ومعاملته البعيدة جداً عن الممارسات الإنسانيَّة التي يتعرض لها، فضلاً عن الاضطهاد المستمر له بسبب ممارسته الحريَّة الصحفيَّة التي يعتقد الناس أنَّ تلك الحكومات توفرها فعلاً وممارسة ونصاً، في حين أنَّ ما يكتب على الورق أو يتمُّ التبجح به يختلفُ عن الحقيقة التي نعيشها.

وبدلاً من المطالبة بإخلاء سبيله وعدم اعتبار ما قام به من الأفعال الإجراميَّة، إذ كشف وبالأدلة والمستندات والقرائن جرائمَ إنسانيَّة بحق البشريَّة سيفضحها التاريخ البشري ولو بعد حين، فإنَّ حكومات حليفة للولايات المتحدة تتعاون من أجل ترحيله إليها لتضييق الخناق عليه والانتقام منه شخصياً بعد أنْ عجزت عن تغطية الوثائق التي تمَّ نشرها أوتفنيدها.

ليس فقط بريطانيا من تمارس الاضطهاد والتعسف بحق الصحفي المذكور، إنما يمتدُّ الأمـرُ الى جميع الحكومات التي تتملقُ أو تحاول أنْ تلتحقَ بالذيل الامريكي من الحكومات الغربيَّة أو العربيَّة، وتمَّ تحويل أفعال الصحفي المذكور من ممارسة العمل الصحفي الاستقصائي الى فعل التجسس، وهو ما تقدمُ عليه أغلب الحكومات حين تجد أنَّ الصحافة الاستقصائيَّة كشفت خللاً أو فساداً أو تعرضت بالإشارة الى تصرفٍ خاطئ أو

> **هذه الحرية لا يمكن لها أن تتم ممارستها ما لم تمهد لها ثقافة مجتمعية**

فاسدٍ لمسؤول تلجأ الى اتخاذ مواقف تتناقضُ مع حريَّة الكلمة والتعبير والرأي، وبهذا تكشف عن عدم إيمانها حتى بنصوص الدستور الملزمة.

إنَّ حريَّة الصحافة تعدُّ الأساس الذي يعبر عن الرأي والرأي الآخر، وتعدُّ جميع وسائل الإعلام التي يتيحها لنا العصر الحالي تحت حماية الدولة التي يستوجب عليها أنْ تلتزمَ بكل ما وردَ بالنصّ الدستوري والقانوني، وبما يحترم كلمة ورأي الصحفي أو الكاتب في حال عدم مخالفته للنظام العام والآداب، وهي قاعدة تلتزمُ بها الحكومة بجميع سلطاتها من أجل أنْ نؤمنَ حقاً بأنَّ لكل إنسان حريَّة العقيدة والفكر والضمير، وأنَّ الصحفي ضمن هذا الإيمان يعرضُ لنا وجهة نظره بالحقيقة، وبالتالي فإنَّ احترام وجهة نظره والمحافظة على حياته ودراسة ما تقدم به من وجهة نظر من أولويات الحريَّة التي أشار إليها الدستور.

ولهذا فإنَّ نشر المخالفات والإخفاقات ووسائل الالتفاف على القوانين والتعارض مع صور الفساد تعدُّ مساهمة إيجابيَّة وصحيَّة، ومساهمة فعالة لتشخيص الخلل وأوجه الفساد التي علينا جميعاً التكاتف والتعاون للقضاء عليها، وعلى السلطة التنفيذيَّة في العراق الجديد وهو يتمسكُ بالتدريب على ممارسة الخطوات الديمقراطيَّة والدستوريَّة أنْ تبرهنَ على تقديرها للصحافة عالياً بوصفها صوتاً نحتاجُ إليه دوماً وكلمة نحتاج أنْ نطالعها وأنْ نحرصَ على الدفاع عن حريَّة الكلمة.

شيفان إبراهيم:

اللغة الكردية في صراع من أجل البقاء في سوريا

في اليوم العالمي للغة الأم

لا لغة رسمية سوى العربية في سوريا، وعلى الجميع التحدّث بها وحدها، ويُمنع الكتابة بغيرها. هذه كانت إحدى أقسى التوجّهات والممارسات التي دأبت عليها الحكومات السورية المتعاقبة على سدّة الحكم، خاصة وأن اللغة هي الحامل الرئيسي والركيزة الأساسية للهويّة القومية لأيّ شعب.

لذلك لم تشهد سوريا ومنذ تاريخ نشأتها أيّ اعترافٍ رسمي باللغة الكردية، بل بقيت محظورة وممنوعة من التداول الرسمي في المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات والاعلام.

ومُنع من افتتاح أيّ مركزٍ تعليمي للغة الكردية بشكل رسمي ومباشر، ما خلا الدورات التدريبية والتعليمية التي كانت تقوم بها الأحزاب الكردية سرّاً.

وخلال العقود الماضية أُعتقل العشرات من مُدرّسيها ولُحقَ الأهالي الراغبينَ بتعليمها، وكثيراً ما صُدرت أجهزة الطباعة والنشر المستخدمة في نسخ الأوراق التي تحتوي على حروفٍ ومفرداتٍ أو نصوصٍ تعليمية باللغة الكردية.

والمؤسف أن المرحلة الوحيدة التي شهدت خلالها سوريا انتعاشاً للغة الكردية، كانت خلال فترة الانتداب الفرنسي، والتي سمحت للمثقفينَ والكتّاب الكُرد بإصدار دوريـات ثقافية باللغة الكردية، لكنها لم تـدرّس في المدارس.

وما أن أُعلن عن جلاء الفرنسيينَ، حتى تم إلغاء نشر أيَّ شيء بغير اللغة العربية، وبل زادت مشاريع صهر وإلغاء الأخر المختلف قومياً، وتوسّعت سياسة المضايقات والملاحقات الأمنية لمنع طباعة ونشر وتداول كل ما له علاقة باللغة الكردية، وغالبية المراسيم كانت سرّية أو تعاميم خاصة تمنع تداول وتعليم اللغة الكردية؛ كي لا تترك الحكومة السورية خلفها دلال على قمع الكُرد.

لكن بمجرد ضرب الطلاب لتحدّثهم بلغتهم، ومنع الطباعة، أو النشر باللغة الكردية، ومنع فتح الدورات الخاصة باللغة الكردية، واعتقال من يقتني كتب كردية، وعدم الاعتراف الدستوري بها، والاختصار على العربية كلغة رسمية وحيدة في البلاد، فإنه يُفهم ويُستنتج وجود تلك القرارات. خاصة وأن دستور عام١٩٧٣ أكدت المادة الأولى دوماً على مصطلحات ومفهوم العروبة.

> **اللغة هي الحامل الرئيسي والركيزة الأساسية للهوية القومية لأي شعب**

يوم عالمي للغة الأم؟

وأعلنت اليونسكو ٢١ شباط/فبراير من كل عام يوم للغة الأم، واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد، وأكـدوا على أهمية دور الألسن في تعزيز الإدماج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما عنونت موضوع عام ٢٠٢٤ بـــ"التعليم متعدد الألسن بوصفه أحد ركائز التعليم والتعلّم بين الأجيال" واعتبرته ضرورة للتعليم الشامل ولصون ألسن السكان الأصليين. و ببدء التعليم بلسان المتعلم الأم وإدخال ألسن أخرى إدخالاً تدريجياً، تُردم الهوة بين المنزل والمدرسة، مما يسهل التعلّم الفعال.

في سوريا بقي الوضع على ما هو عليه، قمعٌ وإنكارٌ وإلغاء، حتى بدأ الحِراك السوري، وانخراط الكُرد فيه بفاعلية كبيرة، وبـدأت الأحـزاب السياسية الكردية والمنظمات الشبابية بتعليم اللغة الكردية على نطاق واسع، عبر سلسلة دورات أو افتتاح مراكز خاصة بها.

وبعد سيطرة الإدارة الذاتية على مجمل مفاصل الحياة العامة في تلك المناطق، سعت لفرض مناهجها المدوّنة باللغات الثلاث الكردية والعربية والسريانية.

تدريس اللغة الكردية.. إلى ماذا تسعى حكومة دمشق؟

ورغم حجم التشنّجات والرفض المجتمعي لتلك المناهج لأربع أسباب متشابكة،

أوّلها: غياب الاعتراف الرسمي من أيّ جهة سواء الحكومة السورية، أو جهات إقليمية أو دولية بالشهادات

الصادرة عن تلك المناهج،

وثانيها: عدم كفاءة الكوادر التعليمية المتخصصة،

وثالثها: غياب المنهجية العلمية الواضحة في الإعداد والتأليف،

ورابعها: الإشارات الأيديولوجية في تلك المناهج.

لكنها حققت تطوّراً ملحوظاً في زيادة عدد الجيل الناشئ المتمكّن من الكتّابة والتعبير باللغة الكردية، لكنها أيضاً ساهمت في تحفيز رغبة الهجرة لدى أخرين، بسبب ضبابية مستقبل تلك الشهادات.

بقيت اللوحة التعليمية على حالها، سيطرة "الإدارة الذاتية"، وفـرض مناهج بلغات متعددة، و انقسام مجتمعي بين رافـضٍ ومؤيدٍ لها في عموم المناطق الكردية، ومنها عفرين.

عفرين وتبدلات لغوية

تغير حال اللغة الكردية هناك؛ بعد سيطرة فصائل المعارضة السورية عليها عقِب عملية "غصن الزيتون" في آذار/مارس ٢٠١٨، حيث أصدرت "وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة" التابعة "للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" مناهج خاصة، من بينها تخصيص أربع حصص للغة الكردية ومثلها للغة التركية، لكنها تقلّصت في العديد من النواحي والمناطق ضمن عفرين إلى حصتين فقط وأحياناً حصة واحدة لا غير، وأُلغيت في أماكن أخرى بحجة عدم وجود كوادر لتدريسها، خاصة بعد هجرة الغالبية العظمى من مدرّسي الإدارة الذاتية نتيجة العملية العسكرية.

بدوره أكد أسعد بطال من أهالي مدينة عفرين وعضو في الحزب "الديمقراطي الكردستاني" –سوريا لموقع "الحل نت"، غياب الاهتمام بواقع اللغة من فتح العديد من المراكز والمعاهد التعليمية لها، أو إدراجها ضمن معهد تعليم اللغات في الجامعات التابعة للمعارضة السورية، وعدم تأهيل الكوادر العلمية، واعتبارها لغة

> **لم تشهد سوريا ومنذ تاريخ نشأتها أي اعترافٍ رسمي باللغة الكردية**

ثانوية في المناهج التعليمية بعد العربية والتركية والإنكليزية من جهة عدد الحصص، ومعاملتها كمادة غير مؤثرة في المعدل العام للدرجات، بسبب عدّها لغة اختيارية في امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية.

ما جعلها ذا قيمة تربوية أقل من التركية والعربية. كما شكّل التعليم بالعربية وحدها عقبة ومشكلة كبيرة أمام الطلاب؛ نتيجة تلقّيهم سابقاً مناهج باللغة الكردية، والعربية كأي لغة، حال عدم استعمالها يؤدي لنسيانها.

الجديد في الموضوع حالياً وفقاً للسيد بطال أنه تم إدراج اللغة الكردية ضمن خطة تعليمها للطلاب الكُرد في جامعتي "أعزاز" و"عفرين" التي تم ربطها بجامعة "غازي عنتاب" التركية بمرسوم رئاسي تركي وفقاً للمادة ٣٠ من قانون تنظيم مؤسسات التعليم العالي رقم ٢٨٠٩، والمادة ٣٩ الإضافية من قانون التعليم العالي رقم ٢٥٤٧، ويتم الاعتماد على خبرات ومدرسين محليين. وتواصل موقع "الحل نت" مع الدكتور عبد المجيد شيخو المشرف على تعليم اللغة الكردية بـ "جامعة حلب الحرة"، لكنه تجاهل اتصالنا به عدّة مرات، في حين اشتكت أفين عليوي من أهالي ناحية شيران وهي طالبة في "جامعة عفرين" من كون اللغة الكردية لغة اختيارية مع اللغة الإنجليزية في السنة الأولى، ونوّهت أفين أن هناك ضعف في مستوى المدرسينَ، وغياب الكفاءات التدريسية، والخوف من مستقبلهم بعد التخرج في ظل غياب أيّ اهتمام باللغة الكردية في المدارس، وعدم افتتاح معهد أو فرع للغة الكردية، أو قسم الأدب الكردي.

صراع اللغات في شرق الفرات

لا تزال اللغة الرسمية في المخاطبات والتدوين والمراسلات التابعة لـ "الإدارة الذاتية"، غالبيتها باللغة العربية، رغم تأكيد العقد الاجتماعي الجديد والذي أصدرته تلك "الإدارة" قبل أسابيع على التعددية اللغوية، وأن الكردية من بين اللغات الرسمية في البلاد في لغة المخاطبات والمراسلات، ولم يتلقَّ موقع "الحل نت " أيّ ردٍّ حول عدم اعتماد الكردية كلغة رسمية في تلك المراسلات، ما عدا "إن المكونات الأخرى لا تجيد القراءة والكتابة باللغة الكردية"، وفقاً لمصدر خاص ضمن "الإدارة الذاتية"، في حين يرى الأكاديمي الكوردي فريد سعدون، أن "اللغة الكردية تجاوزت عتبة لغة التخاطب والتفاهم لتصبح لغة تجاري التطورات الحالية، كالتكنولوجية والاجتماعية، وساعدها في ذلك دخول اللغة في محركات البحث وأصبحت لغة تدريسية في المدارس والجامعات"، مضيفاً أن الكُرد بحاجة إلى لغة موحّدة متّفق عليها في كافة المناطق لتلافي الخلل في اللهجات، ومراعاة للحدود السياسية التي تفصل بين الكُرد في الأجزاء الأربعة، والكُرد بحاجة لبناء مجمع اللغة الكردية لتوحيد الأبجدية واللهجة، لتكون هي اللغة الرسمية المتّفق عليها، ولتلافي صعوبة التفاهم بين الكُرد حول العالم.

تواجه مناهج "الإدارة الذاتية" في شمال شرق سوريا تحديات متعددة بسبب اختلافات لغوية وثقافية في المنطقة. في دير الزور والرقة، على سبيل المثال، تغيب هذه المناهج بشكل كامل عن المدارس، وهناك تجاهل واضح من الطلاب السريان لها.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام ضعيف جدّاً من الطلاب العرب في الحسكة تجاه المناهج المقدمة باللغة العربية، و تباين ملحوظ في مواقف الطلاب الكُرد بين اختيار مدارس "الإدارة الذاتية" ومدارس "الحكومة السورية". على الرغم من الاحتكار اللغوي في المناهج السورية، التي تقتصر على اللغة العربية فقط وتحظر أيّة إشارات للغة الكردية حتى في إطار حصة أسبوعية، تستقطب هذه المناهج إقبالاً أكبر من الطلاب مقارنة

> **الإدارة الذاتية سعت لفرض مناهجها المدونة باللغات الكردية والعربية والسريانية**

بمناهج "الإدارة الذاتية"، سواء في المدارس أو الجامعات.

رضـوان أحمد، موجّه تربوي في مديرية التربية بالحسكة، أشار إلى أن عدد الطلاب في الفصول المدرسية بالمدارس "الحكومية" يصل إلى ٨٠ طالباً، بينما لا يزيد في مدارس "الإدارة الذاتية" عن ٢٠-٢٥ طالباً. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الإحصاءات أن "الإدارة الذاتية" تسيطر على ١١٥ مدرسة كانت تحت إدارة "وزارة التربية السورية"، في حين تدير "الحكومة السورية" حوالي ١٢٥ مدرسة بنظام الدوامين الصباحي والمسائي. على الرغم من جهود "الإدارة الذاتية" لتقليل الإشارات الأيديولوجية، إلا أن هناك معارضة واضحة من مختلف الفئات الشعبية، بما في ذلك الكُرد، لهذه الإشارات.

كما تتواجد في محافظة الحسكة ثلاث جامعات، واحدة خاصة في القامشلي باسم "جامعة قرطبة" تتبع إدارياً لوزارة التعليم العالي السورية، وأخرى "حكومية" في الحسكة وهي فرع من "جامعة الفرات" في دير الزور، لا يُسمح فيهما بغير اللغة العربية للتدريس، أما الثالثة فهي تابعة لـ "الإدارة الذاتية" التي افتتحت جامعة في الحسكة باسم جامعة "روج آفا"، وأخرى في عين العرب/ كوباني تم افتتاح فرع الأدب الكردي فيها، تعاني هي الأخرى من غياب المتخصصينَ في الأدب الكردي، وضعف مستوى الكوادر التعليمية، وفقدانها لأيّ اعتراف رسمي بها، وهي مستمرة في تدريس اللغة الكردية منذ بدايات سيطرتها على المنطقة.

ورغم زيادة عدد المجلات و الجرائد والمنشورات والمواقع الإلكترونية، وتوسيع هوامش الحرية للتدوين

والكتابة، لكن اللغة الكردية لا تـزال دون مستوى المأمول، وفقاً لما أكده الناشر وصاحب مطبعة كُتب في مدينة الحسكة مروان خليفة لموقع "الحل نت" على ضعف الإقبال على التدوين والكتابة باللغة الكردية، وبل أن الفكر والثقافة الكردية مدوّن ومطبوع بالعربية، لأسباب أعادها أبرزها غياب الترويج المالي للمنتوج باللغة الكردية، وربطه الإقبال على اللغة بالعامل المادي والتجارة والاقتصاد أكثر من السياسة والعسكرة، وغياب الإقبال العربي على قراءة اللغة الكردية، لجهلهم بها، وإذا كانت القراءة باللغة العربية ضعيفة، فكيف والحال مع الكردية ونشرها، في حين يخالفه الرأي الأكاديمي والسياسي الكوردي فريد سعدون، قائلاً "إن اللغة الكردية استفادت من التطورات الإعلامية وافتتاح الكثير من القنوات ومحطات الراديو والمواقع التي تنشر المحتوى باللغة الكردية الأم".

تغيرات كثيرة..ولكن؟

وتشكّل حركة الترجمة واحدة من أكثر القضايا التي تؤثر على مستقبل اللغة الكردية وترسيخها لدى باقي المكونات؛ فهي تعاني من ضعف كبير في حركة الترجمة من وإلى كافة اللغات، وهي وفقاً للكاتب الحقوقي والمدوّن باللغتين العربية والكوردية معاذ يوسف، تعود إلى غياب الاعتراف الدستوري بها، وحرمان الكُرد من حقوقهم اللغوية في التعليم والإعلام ولغة التدوين والمخاطبات الرسمية، واستمرار سياسة الإنكار للتعددية اللغوية، ويحتاج الكُرد للمزيد من ترسيخ اللغة الكردية عبر مناهج مدرسية معترفٌ بها، وهو أمرٌ مرتبط بحالة الحرب التي تعيشها البلاد. ومن السهل ملاحظة حجم غياب حركة ترجمة الكتب الفلسفية والعلوم وأدب الأطفال للغة الكردية، الاكتفاء بحركة الشعر والرواية فحسب.

وأضاف معاذ اليوسف، أن عدم تمكّن النُخب العربية من القراءة أو الكتابة باللغة الكردية، رغم استعمال الكردية للأحرف اللاتينية، وكل ما يتم ترجمته للعربية

> **تواجه مناهج الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا تحديات متعددة**

هي عبر المترجمينَ الكورد، وهي تُشكل مفارقة سلبية، فالمدونون السوريون مُطّلعين على أدب ولغة الآخر البعيد، وهي بطبيعة الحال جزء من التطور الحضاري والانـخـراط في الشأن العام، لكنهم يجهلون أبسط المعلومات عن الأدب واللغة الكردية، وهذا الجهل باللغة الكردية سببه الأساسي الإنكار والتهميش السياسي للكُرد وتراثهم ولغتهم.

وفي لقاء "للحل نت" مع المحامي محمود سيدو، طالب بتثبيت اللغة الكردية كلغة رسمية في البلاد، ومراعاة خصوصيتها في المناطق ذات الغالبية الكردية، وتأسيس مناهج تعليمية بأكثر من لغة، وتخصيص مساحة جيدة للغة الكردية في الإعلام الحكومي الرسمي.

وتؤكد الجهات الدولية كالأمم المتحدة واليونسكو وغيرها، أن التعليم متعدد الألسن لا يعزز المجتمعات الشاملة فحسب، بل يساعد كذلك في صون الألسن الثانوية في المجتمع من مثل ألسن الأقليات والسكان الأصليين. وذلك هو حجر الزاوية لتحقيق التيسير العادل في الحصول على التعليم وفرص التعلم مدى الحياة أمام الجميع.

وهو ما يفرض على مستقبل البلاد في سوريا وفقاً لبيانات أغلب الأطراف السياسية والحزبية الكوردية، الاهتمام الجَدّي والفعلي باللغة الكردية وباقي اللغات الأخرى، بما يضمن لها الانتعاش والبقاء والحفاظ على أصالتها وتاريخانيتها، وضرورة جعلها لغة رسمية في مناطق الكُرد التاريخية، ولغة أساسية في الجامعات وكليات الآداب، وضمان الاعتراف الدستوري بها.

عالم مضطرب..
ما انتهى إليه مؤتمر ميونخ للأمن ٢٠٢٤

***انتريجيونال للدراسات الاستراتيجية**

اختُتمَت بألمانيا النسخة الـ٦٠ لمؤتمر «ميونخ للأمن» التي عُقدَت خلال الفترة (١٦–١٨) فبراير الحالي. وافتُتِح المؤتمر بكلمة للأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» بحضور نائبة الرئيس الأمريكي «كامالا هاريس» والمستشار الألماني «أولاف شولتز» وأكثر من ١٠٠ وزير على رأس وفود دولهم، وقادة العديد من المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وقد سيطرت قضيتا الحرب الأوكرانية والحرب الإسرائيلية بقطاع غزة على مباحثات الوفود المشاركة، كما تم بحث عدة قضايا أخرى؛ منها (التغيرات المناخية، والذكاء الاصطناعي،

واللجوء والهجرة غير الشرعية، والإرهاب) فضلاً عن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.

وقد تزامن مع ختام المؤتمر الإعلان عن سيطرة روسيا على مدينة «أفدييفكا» الأوكرانية الهامة وسط تراجع الدعم الأوروبي وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لكييف؛ ما أثار المخاوف من انتصار روسيا في الحرب المستمرة منذ عامين، وهو ما يضاعف خطورة المتغيرات الجيوسياسية الراهنة التي ستؤثر على الترتيبات الأمنية الأوروبية والأطلسية، وستؤثر بالتبعية على النظام الدولي، وسط دعوات روسية صينية إلى تحوله من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب.

متغيرات عالمية

بدأ انعقاد مؤتمر «ميونخ للأمن» عام ١٩٦٣، ويُعقَد سنوياً بمنتصف فبراير، ويشارك فيه سياسيون وقادة أمنيون من جميع دول العالم لمناقشة القضايا الأمنية الملحة، ويتم تمويله بمنحة من الحكومة الألمانية وجهات القطاع الخاص. ويصدر قبل المؤتمر تقرير مطول يوضح التهديدات الأمنية الراهنة. وقد صدر تقرير «ميونخ للأمن ٢٠٢٤» بعنوان (Lose–Lose؟) وأكد ارتفاع حدة التهديدات الأمنية عن عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

وقد وجهت إدارة المؤتمر دعوات إلى عشرات الدول، ما عدا روسيا وإيران، كما رفضت حضور ممثلين لأحزاب اليمين المتطرف الألماني. وتزامن مع جلسات المؤتمر تنظيم «تظاهرات مناوئة» لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، كما تم الإعلان عن تنظيم ناشطين مؤتمراً موازياً باسم «مؤتمر ميونخ للسلام». وبوجه عام، كشف مشهد انعقاد مؤتمر ميونخ للأمن هذا العام عن عدد من الدلالات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- تأكيد أهمية حضور دول الجنوب:

نُظِّمت على هامش المؤتمر هذا العام ٦٠ فعالية شارك فيها ٢٥٠ متحدثاً، كان ٢٧٪ منهم من دول الجنوب، وهي النسبة الأعلى في تاريخ المؤتمر حتى الآن؛ ما أدى إلى طرح قضايا دول الجنوب على الصعيد الدولي على نحو واضح ومؤثر، ومنها الصراع بالشرق الأوسط، والتسلح النووي، والقضايا المعنية لدول الشمال والجنوب كالهجرة غير الشرعية؛ ما أتاح فرصة لمناقشة هذه القضايا بين مختلف الدول. ودعا «جوتيريش» إلى تحفيز التنمية في الدول الفقيرة بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً على المدى الطويل.

٢- تأثير حرب غزة على التفاعلات الدولية:

جاء انعقاد مؤتمر ميونخ مع استمرار تأثير حرب غزة على التفاعلات الدولية، وتزايُد تشابكات الحرب؛ فقد أنهت شهرها الرابع، وحصدت أكثر من ٢٩ ألف شهيد فلسطيني؛ وذلك وسط رفض لمبادرات وقف إطلاق النار مقابل تبادل الأسرى، ومخاوف من شن عملية عسكرية برية إسرائيلية على مدينة رفح الفلسطينية بجنوب القطاع رغم التحذيرات العربية والدولية من تداعياتها الكارثية التي يمكن أن تفوق خسائر الحرب حتى اليوم؛ حيث تحتضن المدينة مليوناً و٤٠٠ ألف فلسطيني معظمهم نزح من شمال القطاع. وقد طالب المستشار الألماني «أولاف شولتز» «إسرائيل بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني في قطاع غزة، وعدم فتح جبهة ثانية على حدودها الشمالية مع لبنان».

٣- التراجع العسكري لأوكرانيا في مواجهة روسيا:

بعد نحو عامين من الحرب في أوكرانيا، بات الوضع أكثر تشابكاً في ظل إخفاق استراتيجية الهجوم المضاد الأوكراني، وكذلك الشكوك بشأن مواصلة الدعم الغربي لكييف. وظهرت هذه المعضلة مع إعلان موسكو خلال الأيام الماضية، وبالتزامن مع مؤتمر ميونخ، سيطرتها التامة على مدينة «أفدييفكا» شرق أوكرانيا. ويعد ذلك أول مكسب كبير تحققه القوات الروسية منذ مايو ٢٠٢٣، وتزامن مع الذكرى الثانية للحرب التي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. وترجع أهمية المدينة إلى أنها تبعد ٥٠ كم عن مركز لوجستي للجيش الأوكراني في «بوكروفسك»؛ وذلك في ظل جدل أوروبي حول استمرار الدعم العسكري لكييف، وعرقلة الكونجرس الأمريكي الموافقة على مساعدات بقيمة ٦٠ مليار دولار لكييف؛ ما ينذر بانهيار «الدفاع الأوكراني» حال توقف الدعم الأطلسي لها.

٤- تزايد الدعوات لإعادة تشكيل الترتيبات الأمنية في أوروبا:

خلال السنوات الماضية، تزايدت المطالب بإعادة تشكيل الترتيبات الأمنية في أوروبا بعيداً عن الدعم الأمريكي، أو حلف الناتو. وهذه الدعوات تصاعدت مجدداً بالتزامن مع انعقاد مؤتمر ميونخ، لا سيما بعد تصريحات الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» بأنه «سيشجع روسيا على مهاجمة دول الناتو التي لا تشارك بإنفاق ٢٪ من ناتجها القومي في موازنة الحلف»؛ ما أثار مخاوف دول شرق أوروبا المنضوية بحلف «الناتو» من تداعيات فوز «ترامب» بالانتخابات الأمريكية الرئاسية المقبلة المقررة بنهاية العام الحالي وتأثيره على الأمن الأوروبي.

٥- تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية:

فقد كشف تقرير مؤتمر «ميونخ للأمن ٢٠٢٤» عن أن الهجرة غير الشرعية والتغير المناخي يُشكِّلان أول وثاني تهديد للأمن العالمي، ثم تأتي التهديدات الخاصة بالهجمات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، ثم مخاطر الخلايا الإرهابية والجماعات الإسلامية المتطرفة، والجريمة المنظمة.

٦- تفاقم الجدل بشأن العلاقات بين الدول الغربية والصين:

لا تزال قضية العلاقات بين الدول الغربية وبكين واحدة من القضايا الجدلية في الغرب؛ حيث تتباين مقاربات الدول الغربية؛ ففي حين تسعى بعض الدول إلى الحفاظ على علاقات مع بكين، وخاصةً العلاقات الاقتصادية، تدفع أطراف أخرى نحو مسار تصعيد ضد بكين. ومع ذلك، فإن هناك اتجاهاً شبه عام داخل الغرب يرى أن الصين ليست حليفاً لها، وأنها لا تزال تشكل تهديداً كبيراً لها. وفي هذا الإطار، أشار تقرير ميونخ للأمن ٢٠٢٤ إلى أن هناك اتفاقاً قوياً داخل الدول الغربية مع العبارة القائلة: «علينا أن نقلل من اعتمادنا على التجارة مع الصين، حتى لو أدى ذلك إلى تقليص ازدهارنا».

٧- استمرار الاهتمام الدولي بتطورات التنافس في الهندوباسيفيك:

يستحوذ التنافس في منطقة الهندوباسيفيك على اهتمام دولي كبير في اللحظة الراهنة؛ فوفقاً لاستراتيجية

الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٢٢، ستكون المنطقة «مركز الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين». ويرتبط ذلك بالأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة؛ إذ تعد موطناً لنحو ٦٠٪ من سكان العالم ومسؤولة عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتضم المنطقة طرقاً تجاريةً مهمةً؛ حيث يمر ٢٥٪ من إجمالي التجارة البحرية عبر مضيق ملقا وحده.

وبالرغم من تعدد القوى المتنافسة في المنطقة؛ فإنها تعد المسرح الرئيسي للتنافس الصيني الأمريكي؛ إذ تُقدم بكين رؤية للمنطقة تضع الصين في المركز، وهي تدفع باتجاه إنشاء بنية أمنية «تقع مسؤوليتها على الآسيويين فقط»، وهو ما يعني ضمناً منطقة خالية من تحالفات الولايات المتحدة ونفوذها، كما عززت الولايات المتحدة مشاركتها في المنطقة؛ فقد قامت بتعديل وضع قوتها العسكرية، وتعميق التحالفات والشراكات، وإطلاق برامج جديدة للتواصل الاقتصادي، كما تبنت واشنطن مفهوم «منطقة الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة».

مخرجات رئيسية

تكشف المتابعة للقضايا المطروحة والمناقشات التي أجريت خلال مؤتمر ميونخ للأمن عن عدد من المخرجات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- مخاوف من حرب إقليمية شاملة بالشرق الأوسط:

فقد حذرت نائبة الرئيس الأمريكي «كامالا هاريس»، خلال لقاء على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، رئيس الوزراء العراقي «محمد السوداني» من إمكانية قيام واشنطن بشن ضربات جديدة على بلاده إذا تكرر استهداف القوات والقواعد الأمريكية بالعراق من قبل الفصائل المسلحة.

كما حذر وزيرا الخارجية المصري «سامح شكري» والأردني «أيمن الصفدي» من التداعيات «الكارثية» لتنفيذ تل أبيب مخطط التهجير للفلسطينيين أو شن عملية عسكرية إسرائيلية على مدينة رفح الفلسطينية؛ لأن ذلك ربما يؤدي إلى توسع النطاق الجغرافي للحرب بقطاع غزة لتصبح «حرباً إقليمية شاملة». ويمكن أن تشتعل جبهة «إسرائيل–حزب الله اللبناني» فضلاً عن استمرار العمليات الحوثية ضد السفن البحرية التجارية باليمن، واستهداف الفصائل الشيعية المسلحة القواعد العسكرية الأمريكية بالعراق. وسيكون لذلك تداعيات سلبية على الأمن والسلم الإقليمي، فضلاً عن تداعياتها الاقتصادية؛ حيث ستضر بالمصالح الأوروبية والأمريكية بالشرق الأوسط من خلال عرقلة الملاحة بالمضايق البحرية وارتفاع أسعار النفط وبطء سلاسل الإمداد من جنوب شرق آسيا لأوروبا.

٢- القلق من انتصار روسي بالحرب الأوكرانية:

من خلال المناقشات على هامش المؤتمر، بدا واضحاً أن الجيش الأوكراني قد فشل في تحقيق أي تقدم ميداني من خلال «الهجوم المضاد» الذي نفَّذه العام الماضي، وفي المقابل نجح الجيش الروسي في الحفاظ على المدن التي احتلَّها بشرق البلاد؛ وذلك وسط تصاعد المخاوف الأوروبية من انتصار روسي في الحرب المستمرة منذ عامين إذا توقف الدعم الأمريكي لكييف، أو وصلت الحرب إلى مرحلة «تجمد الصراع» والاعتراف الضمني بالأمر الواقع واستمرار سيطرة روسيا على مدن شرق أوكرانيا كما حدث بعد احتلالها «شبه جزيرة القرم» عام ٢٠١٤. وإذا تم ذلك

فإنه سيمثل «استنزافاً» للقدرات الأوروبية والأمريكية التي قدَّمت دعماً غير مسبوق لكييف دون نتائج ملموسة منه.

٣- مطالبة «زيلينسكي» بمواصلة الدعم الغربي لكييف:

طلب الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي»، في كلمته بالمؤتمر، استمرار الدعم العسكري لبلاده، كما طالب وزير الخارجية الأوكراني ديميتري كوليبا، في محادثة مع نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، في مؤتمر ميونخ للأمن، واشنطن بتسليم أسلحة جديدة لكييف، بما فيها صواريخ ATACMS التي يصل مداها ٣٠٠ كم.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالتزامن مع انعقاد مؤتمر ميونخ، وبالتحديد يوم ١٦ فبراير الجاري، تم الإعلان عن توقيع اتفاق أمني بين ألمانيا وأوكرانيا؛ لضمان استمرار «دعم دائم لأوكرانيا» في حربها ضد روسيا. وأكد «شولتز» أن الاتفاق الأمني بين برلين وكييف (تُقدَّر قيمته بمليار يورو) لن يؤدي إلى إرسال ألمانيا قواتها إلى أوكرانيا، ولن يجعل بلاده طرفاً في الصراع بين كييف وموسكو، وأكد أن «روسيا ليست مستعدَّة لسلام عادل ودائم». جدير بالذكر أن أوكرانيا وقَّعت على اتفاقَين مماثلَين مع فرنسا في منتصف فبراير الحالي وبريطانيا في يناير الماضي؛ بغية توفير «بنية أمنية جديدة لأوكرانيا»، ولصد الهجومات الروسية عليها.

٤- إعادة طرح المبادرة الصينية للسلام بأوكرانيا:

أوضح وزير الخارجية الصيني «وانج يي»، خلال اجتماعه مع نظيره الأوكراني «كوليبا»، أن بكين «تعمل من أجل إجراء محادثات سلام بشأن أوكرانيا»؛ ما ينذر بإمكانية إعادة طرح المبادرة الصينية للسلام في أوكرانيا التي قدمتها بكين منتصف العام الماضي ووافقت عليها موسكو ورفضتها كييف وواشنطن، وكانت تقوم على (وقف إطلاق النار الفوري، وبدء المفاوضات بين موسكو وكييف، وإنهاء العقوبات المفروضة على روسيا).

وقد وصفت كييف المبادرة بأنها «مجاملة» لروسيا التي تعمل الصين على إقامة «تعاون استراتيجي» معها، وفي المقابل تسعى أوكرانيا إلى إقناع الصين بدعم خطة «كييف للسلام» المكونة من ١٠ نقاط، وتركز على انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية المحتلة، والعودة إلى حدود ١٩٩١، وهو ما ترفضه موسكو بشدة. وربما تكون المتغيرات الإقليمية والميدانية الراهنة بأوكرانيا فرصة مناسبة لإعادة النظر في مبادرات السلام ووقف إطلاق النار؛ نظراً إلى فشل كييف في التقدم العسكري، والجدل الأوروبي الأمريكي حول استمرار تقديم الدعم العسكري لها.

٥- مساعٍ لتهدئة التوترات بين بكين وواشنطن:

عُقد في ١٦ فبراير ٢٠٢٤ على هامش المؤتمر اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» ونظيره الصيني «وانج يي» لبحث القضايا العالقة بين الطرفين في ظل مساعيهما إلى التقارب ومنع تصعيد التوترات والخلافات بينهما التي تبدأ (بالدعم الأمريكي لاستقلال تايوان مقابل الدعم الصيني لكوريا الشمالية، والاعتراض الأمريكي على التعاون الاستراتيجي الروسي الصيني وعلى السلوك الصيني بجنوب شرق آسيا، ومروراً بالتنافس بمنطقة الهندوباسيفيك والحرب التجارية، وانتهاءً بالدعوات الصينية الروسية إلى تغير النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب).

وأوضح «بلينكن» «مواصلة التعاون في مكافحة المخدرات والاتصالات بين الجيشين الصيني والأمريكي، وأهمية الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي»، بينما أشار «يي» إلى ضرورة

«الحفاظ على خطوط اتصال مفتوحةً بين واشنطن وبكين، والعمل معاً لتحقيق أشياء جيدة لهما وللعالم بأسره». ويمكن القول إن واشنطن وبكين تعملان على «إدارة الخلافات» بينهما لتجنُّب حدوث أي خسائر اقتصادية لهما في ظل «الاعتماد المتبادل» بينهما.

٦- تأكيد أهمية تعزيز القدرات الأمنية لأوروبا:

دعا «شولتز» الدول الأوروبية إلى تعزيز قدرتها الذاتية للدفاع عن نفسهان بعيداً عن نتائج الانتخابات الأمريكية المقبلة أو الحرب الأوكرانية، وأكد أن «ألمانيا رفعت إنفاقها على الدفاع إلى ٢٪ من الناتج المحلي، وستواصل ذلك، وستعمل مع فرنسا وبريطانيا على تطوير أسلحة دقيقة قادرة على الوصول إلى مسافة بعيدة؛ لتطوير استراتيجية الردع الخاصة بها»؛ وذلك بعد تصريحات الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» التي انتقد خلالها دول الناتو التي لا تحترم التزاماتها بتخصيص أموال كافية للموازنات الدفاعية، وأكد ترامب أنه لن يحمي هذه الدول، بل سيذهب إلى حد تشجيع روسيا على فعل «كل ما تريد» ضدها.

٧- مطالب أوروبية بالاستعداد لصراع طويل مع روسيا:

طلب وزير الدفاع الألماني «بوريس بيستوريوس»، خلال المؤتمر، الاستعداد لصراع طويل مع روسيا، وبناء «هيكل أمني أوروبي مشترك»؛ لأن روسيا تسعى إلى استعادة سيطرتها على شرق ووسط أوروبا. وبدورها كشفت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون ديرلاين»، خلال مداخلتها بالمؤتمر، أن المفوضية ستقدِّم مقترح «استراتيجية دفاعية أوروبية» بغية زيادة الإنفاق الدفاعي، وتكثيف مشتريات مشتركة واتفاقات لتوفير القدرة على التوقع، وتحسين العمل المشترك بين القوات المسلحة الأوروبية، ودعت إلى دمج أوكرانيا في برامج الدفاع الأوروبية.

٨- تشديد «بلينكن» على ضرورة احتواء طهران:

بالرغم من أن إيران لم تُدْعَ إلى المؤتمر، فقد كانت حاضرة في مناقشاته، سواء من خلال بعض قوى المجتمع المدني التي تنتقد سياسات النظام، أو حتى من خلال الرؤى التي طرحها عدد من المسؤولين بشأن تهديدات طهران. وفي هذا الصدد، أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الحاجة إلى احتواء إيران من أجل الحصول على «منطقة متكاملة؛ حيث يعمل الناس بالفعل معاً من أجل تحقيق أهدافهم والصالح العام لدول المنطقة»، ووصف إيران بأنها «التهديد الأول لأمن إسرائيل وأمن العديد من الدول الأخرى»، قائلاً إن تحييد هذا التهديد لا يمكن إلا إذا «تم عزل إيران مع كل وكلائها».

٩- محاولات تل أبيب تخفيف حدة الانتقادات لها:

سعت إسرائيل إلى تخفيف حدة الانتقادات الموجهة إليها، وخصوصاً مع الحديث عن عملية عسكرية محتملة في رفح. وفي هذا الإطار، نفى وزير الخارجية الإسرائيلي «يسرائيل كاتس»، خلال مشاركته في المؤتمر، عزم بلاده «ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة؛ لأنها لا تريد أن تحكم غزة بعد أن تنهي حربها على حركة «حماس»، لكنها ستتعامل مع رفح».

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر شهد انعقاد اجتماع بين وزراء خارجية مجموعة السبع برئاسة إيطاليا، دعا في بيانه الختامي إلى «اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة، ولا سيما معاناة ١/٥ مليون مدني لجؤوا إلى رفح، وعبَّروا عن قلقهم العميق إزاء العواقب المدمرة المحتملة على السكان المدنيين من جراء تنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية شاملة أخرى في تلك المنطقة».

١٠- دعوات إلى إحداث تغييرات في النظام الدولي:

كان لافتاً دعوة الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش»، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، إلى إقامة نظام دولي قائم على التعددية القطبية، وإصلاح مجلس الأمن الدولي لمواجهة التحديات الجيوسياسية الراهنة بعدد من أقاليم العالم، وتصاعد النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط والقوقاز وشرق أوروبا. وقد لاقت دعوته أصداء إيجابية من قبل الصين وروسيا والبرازيل، وهي الدول المؤيدة لذلك.

كما أوضح رئيس المؤتمر «كريستوف هيوسجن» أن «العالم في ٢٠٢٤ يتسم بمسار منحدر في السياسة العالمية، وزيادة وتيرة التوترات الجيوسياسية، وحالة من عدم اليقين الاقتصادي»؛ ما سيؤدي إلى تغييرات على مختلف الأصعدة، ولعل من بين مؤشرات ذلك إعادة هيكلة الترتيبات الأمنية الأوروبية؛ حيث تسعى الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها الأمنية الذاتية بعيداً عن الحليف الأمريكي، وإعادة هيكلة الترتيبات الأمنية بأوروبا بعد الحرب الأوكرانية، كما نجد وضعاً مشابهاً بجنوب شرق آسيا؛ حيث تعمل الصين على تعزيز نفوذها السياسي ووجودها العسكري بالمنطقة، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ حيث ستكتب نهايةُ كلّ منهما بدايةً لتوازن جديد بالقوى الإقليمية المؤثرة بشرق أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما سينعكس على توازن القوى الدولي، والنفوذ الأمريكي والروسي والصيني بتلك الأقاليم.

١١- التحذير من تصاعد النزاعات الإقليمية:

افتتح الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» المؤتمر وأعرب عن قلقه من «انقسام المجتمع الدولي رغم التحديات الوجودية التي تواجهه؛ لأن المخاطر النووية لا تزال قائمةً، فضلاً عن أزمة المناخ وخطر خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة»، وحذر من تصاعد الحروب الحالية؛ لأنها «تسجل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني بشكل غير مسبوق، تجاوز حقبة الحرب الباردة»، ودعا إلى حل سلمي عادل ودائم للحرب الأوكرانية على أساس احترام السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة.

فرصة مناسبة لطرح وجهات نظر عالمية

مما سبق، نجد أن مؤتمر «ميونخ للأمن ٢٠٢٤» قد مثَّل فرصة مناسبة لطرح وجهات نظر عالمية مختلفة حول التهديدات الأمنية والجيوسياسية الراهنة، وأكد حالة الاستقطاب الدولي الحالية بين روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتنافس بينها على تغيير النظام الدولي، في ظل مخاوف أوروبية وعربية من تداعيات الحروب الإقليمية الراهنة (الحرب بقطاع غزة، والحرب الأوكرانية)؛ ما يؤكد أن المتغيرات الجيوسياسية الحالية ستسفر عن نظام إقليمي دولي جديد في المدى المتوسط.

خطوط الولايات المتحدة الحمراء لم تعد تخيف خصومها

واشنطن – تأتي الانتخابات الرئاسية الامريكية القادمة في الأسبوع الأول من نوفمبر المقبل، في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تحديات جيوسياسية شديدة الصعوبة مما أعطى ملف السياسة الخارجية أهمية كبيرة في معركة الانتخابات الحالية، على عكس الحال في دورات سابقة سيطرت فيها القضايا الداخلية من الاقتصاد إلى حق الإجهاض على السجال الانتخابي.

وفي الوقت نفسه يواجه الرئيس الديمقراطي جو بايدن الذي يستعد لخوض معركة الانتخابات للفوز بولاية ثانية هجوما حادا من جانب خصومه الجمهوريين ومعسكر اليمين السياسي بشكل عام على خلفية سياسته الخارجية التي يرى البعض أنها تجعل الولايات المتحدة تبدو ضعيفة على الصعيد العالمي.

وقال روبرت ويلكي، الذي عمل في إدارة الرئيس الامريكي الجمهوري السابق دونالد ترامب كعاشر وزير لشؤون المحاربين القدماء ووكيل لوزارة الدفاع لشؤون الأفـراد والجاهزية، في تحليل نشرته مجلة ناشونال إنتريست الامريكية، إن اليسار الامريكي لم يستوعب دروس الحرب العالمية الثانية عندما تجاهل الغرب تنامي قوة ألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الأولى والتهام الزعيم النازي أودولف هتلر الدول الأوروبية واحدة وراء أخرى، حتى اشتعلت الحرب العالمية الثانية التي قضت على ٤٠ مليون إنسان.

ويرى ويلكي الذي عمل كباحث زائر في مركز الأمن الامريكي التابع لمعهد سياسات امريكا أولا للأبحاث أن الولايات المتحدة تواجه حاليا خطرا مميتا من محور الشر الذي يضم الصين وروسيا وإيران، وهو المحور الذي أصبح أشد خطورة وأكثر تعقيدا من الاتحاد السوفيتي السابق. وفي الوقت نفسه قال وزير الدفاع البريطاني جرانت شابس "إننا ندخل الآن مرحلة ما قبل الحرب" في وقت لا يمتلك فيه الجيش البريطاني ذخيرة تكفيه للقتال أكثر من أسبوع واحد إذا واجهت بريطانيا حربا كتلك الدائرة في أوكرانيا.

ويقول ويلكي إن إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما ونائبه بايدن سعت إلى استرضاء الخصوم التقليديين للولايات المتحدة، وإيران وروسيا، والصين.

وأرسلت مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب إلى الملالي في إيران ووعدت الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين بالتساهل معه بعد إعادة انتخابه، وأظهرت الضعف أمام الصين من خلال عدم الاحتفاظ بالوجود العسكري الامريكي في المحيط الهادئ.

وأما الأكثر خطورة وإثارة للقلق فهو أن هذه الإدارة شجعت الخصوم والأعداء على تجاوز "الخطوط الحمراء" التي كانوا يخشون تجاوزها لأن الرد الامريكي عليها يكون ساحقا ومدمرا. وقد تم تجاوز هذه الخطوط عدة مرات دون رد مناسب من جانب البيت الأبيض. وظهرت الولايات المتحدة كنمر من ورق كما يقول باستمرار الشيوعيون والجماعات الدينية المتطرفة.

كما اتسع نطاق الحروب وزاد عدد الامريكيين المعرضين للخطر. ثم جاءت أفغانستان والآن جاءت الـردود الضعيفة على الهجمات التي تشنها جماعات موالية لإيران على الامريكيين في الشرق الأوسط. والآن أصبحت القوة العسكرية الامريكية منتشرة على نطاق يفوق قدرتها، كما أنها لم تعد تحظى بالتقدير الكافي وتعاني من قلة الموارد.

وأصبحت الولاية الثالثة لأوباما ممثلة في إدارة الرئيس جو بايدن أسوأ لأن الأخير يشرف حاليا على أكبر تراجع لقوة ومكانة واشنطن في تاريخها.

فقد انخفضت نسبة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة من إجمالي الناتج المحلي إلى أقل مستوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تدهور مستوى التجنيد العسكري لآن إدارة بايدن تستخدم وزارة الدفاع كحقل تجارب لسياسات العدالة الاجتماعية.

ولم يحتج بايدن إلى أكثر من ٧ أشهر لكي يجعل الولايات المتحدة موضع سخرية في أفغانستان. ويواصل ويلكي هجومه على الرئيس الامريكي في تحليله ويقول إذا لم يكن ما سبق كافيا، فإن وزارة العدل الامريكية قالت للعالم يوم ٨ فبراير الحالي إن رئيس الولايات المتحدة غير قادر على القيام بوظيفته.

وعلى الفور أبلغ رؤساء أجهزة المخابرات في العالم

> **محور الصين وروسيا وإيران أصبح أشد خطورة وأكثر تعقيدا.**

رؤساء دولهم بمحتوى "تقرير هور" وأعادوا تشغيل الفيديوهات التي تحتوي على سقطات وأخطاء الرئيس بايدن أمام وسائل الإعلام.

وكان المحقق الامريكي روبرت هور الذي تولى التحقيق في اتهام بايدن بإساءة التعامل مع الوثائق السرية قد أعلن ملخص تقريره الذي قال فيه إن الرئيس الديمقراطي (٨١ عاما)، «ذو ذاكرة ضعيفة»، وأن ذاكرته «ضبابية وغامضة وضعيفة»، وأنه لا يستطيع أن يتذكر تواريخ تخص معالم بارزة في حياته، كتوقيت وفاة ابنه بو، أو عندما شغل منصب نائب الرئيس.

لكن بايدن رد بغضب على التقرير قائلا «ذاكرتي جيدة»، وانتقد المحقق الخاص لادعائه أنه غير قادر حتى على تذكّر تاريخ وفاة ابنه بو عام ٢٠١٥، في حين وصفت نائبة الرئيس كامالا هاريس تقرير هور بأنه «غير مبرر وغير دقيق وغير مناسب ومدفوع سياسيا».

ويختتم روبرت ويلكي تحليله بالقول إن هذه الأوضاع تطرح السؤال عمن يقود البيت الأبيض، مشيرا إلى أنه في الإدارة الحالية اختفى وزير الدفاع عدة أيام دون أن يلاحظ ذلك أحد، عندما دخل إلى المستشفى لتلقي العلاج دون إعلان وتفويض نائبه بمهام منصبه كما تقضي القواعد. وتواجه واشنطن مخاطر هائلة في وقت لا يبدو بايدن قادرا على الإمساك بزمام الأمور كما يجب بالنسبة إلى رئيس للولايات المتحدة.

*في العمق-Arab News

عمرو حمزاوي و ناثان براون:

كيف يتغير الشرق الأوسط؟

*مؤسسة كارنيغي للسلام

يتغير الشرق الأوسط بفعل الحرب المستمرة فى غزة. ولكن كيف؟، لم ترتب هجمات حماس فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والعمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة فى غزة سقوط عشرات الآلاف من القتلى وتشريد ملايين البشر وحسب، بل أحدثت أيضا فجوة نفسية وسياسية واسعة بين المجتمعين الفلسطينى والإسرائيلى بإنهائها لمرحلة ممتدة من يوميات الاحتلال والاستيطان والمقاومة التى لم يغب عنها العنف وإن اعتاد عليها الطرفان، وبفرضها لمستويات من إراقة الدماء وإحداث الدمار وانعدام الأمن لم تعهد منذ عقود.

غير أن الحرب فى غزة زجت بالمنطقة ككل إلى أتون أزمات أمنية إضافية تمتد من لبنان وسوريا والعراق إلى البحر الأحمر، وتورط العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ولكن ما هى ملامح التغيير فى الشرق الأوسط؟ خلال الأسابيع الماضية، سارع عديد المسئولين الحكوميين والسياسيين والدبلوماسيين إلى طرح أفكار عن حلول سلمية، عن مفاوضات مستقبلية، عن الطرق المثلى لإدارة شئون غزة والأراضى الفلسطينية بعد وقف إطلاق النار، عن أمن إسرائيل، عن صفقات تطبيع تجعل من السلام بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى تحولا

مرغوبا به.

وعلى الرغم من أن كل هذه الأفكار مطلوبة وبعضها بنّاء ويتسم بعضها الآخر بحضور خيال سياسى تحتاجه بشدة المنطقة التى تجتاحها الحروب والصراعات، إلا أن جميعها يستند إلى تصورات وافتراضات بشأن «ما ينبغى أن يكون» وليس إلى «ما هو قائم بالفعل»! بل إن انفصال مصالح وتصورات وافتراضات «ما ينبغى أن يكون» عن الواقع فى فلسطين وإسرائيل وعموم المنطقة يتعمق حين النظر إلى تجاهلها للتناقضات الجذرية الحاضرة بين القوى المؤثرة كحماس وحكومة اليمين فى تل أبيب والفاعلين الإقليميين كمصر وإيران والسعودية وقطر والأطراف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

لا تقتصر التناقضات الجذرية بين قوى وأطراف الحرب فى غزة على سياساتها وممارساتها فى الواقع الراهن، بل تطال أيضا رؤاها بشأن السلام الذى لا يعد خيارا استراتيجيا لا لحماس ولا لليمين الإسرائيلى المتطرف، وبشأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير الذى باتت أصداء المساومة عليه تتردد إقليميا، وبشأن أمور السيادة الوطنية فى مصر والأردن التى يرفض البلدان حكومة وشعبا التهديدات الواردة عليها بسبب سيناريوهات التهجير القسرى، وبشأن احتواء أزمات الأمن الإقليمى.

وواقع الأمر أن التصاعد غير المسبوق فى هذه التناقضات الجذرية والتراجع شبه الكامل لفرص التوافق إن حول كيفية الخروج من وضعية الحرب والدماء والدمار الراهنة أو حول الانتقال التدريجى إلى مستقبل تتراجع به المعادلات الصفرية بين القوى والأطراف المختلفة، واقع الأمر أن هذين الملمحين هما التعبير المباشر عما يتغير فى الشرق الأوسط منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

> **تصاعد غير المسبوق فى التناقضات الجذرية وتراجع شبه كامل لفرص التوافق**

وإذا كانت الدبلوماسية هى فى الأساس، وقبل النظر فى تفاصيل عملياتها ومهامها المحددة، ممارسة صعبة لكونها تسعى إلى بناء التوافق بين قوى وأطراف تتنازع وربما تتصارع فيما بينها بشأن المصالح والتصورات والتفضيلات، فإنها تتسم بصعوبة أشد وأمر فيما خص قضايا العرب وإسرائيل وذلك لسببين؛ السبب الأول هو أن الانفتاح على الدبلوماسية كممارسة عادة ما نظر إليه فى الشرق الأوسط كمكافأة تأتى لاحقة على تسوية النزاعات والصراعات أو كخطوة للاعتراف بشرعية الطرف الآخر ليس لها أن تحدث سوى بعد استعادة الأرض أو الحصول على ضمانات أمنية.

وحين نتذكر أن طرفى الصراع العالمى أثناء الحرب الباردة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى السابق، احتفظا طوال خمسينيات وستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بعلاقات دبلوماسية قائمة على الاعتراف المتبادل، تتضح خصوصية الشرق الأوسط فى هذا الصدد حيث لا اعتراف ولا علاقات دبلوماسية دون حلول وتوافقات ومساومات مسبقة.

أما السبب الثانى لصعوبة الممارسة الدبلوماسية فى منطقتنا فيرتبط بغياب الأطر الجماعية المقبولة من العدد الأكبر من القوى والأطراف لتسوية النزاعات والصراعات واحتواء التهديدات الأمنية، وهو ما يحتم ضرورة البحث المتكرر عن طرق وسبل جديدة للحلول السلمية كلما نشبت حرب أو اشتعل صراع أو شب نزاع.

فيما خص الحرب فى غزة، تبدو صعوبات الدبلوماسية فى الشرق الأوسط وتداعيات التناقضات الجذرية بالغة الوضوح.

فالموقف من حماس، على سبيل المثال، يقع فى قلب الجهود الدبلوماسية التى تبذلها أطراف إقليمية كمصر وقطر وأطراف دولية كالولايات المتحدة بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإنفاذ ما يكفى من المساعدات الإنسانية.

غير أن التعامل الواقعى المستند إلى الاعتراف بالوجود وبالدور من قبل حكومتى مصر وقطر مع حماس يتناقض جذريا مع رغبة الإدارة الأمريكية فى التخلص من حماس فى غزة وفى الضفة الغربية واستبدالها بقوة فلسطينية أخرى (تارة السلطة فى رام الله وتارة أخرى حكومة تكنوقراط أو مستقلين).

كذلك تجعل التناقضات الجذرية حول أسئلة الأمن فى إسرائيل والحكم فى فلسطين، بل والاحتياجات الإنسانية الأساسية لأكثر من مليونين من البشر يواجهون خطر الجوع والعطش والتهجير داخل غزة (مجددا)، تجعل هذه التناقضات من دبلوماسية الوساطة والتفاوض حول صفقات رهائن ــ أسرى تبادلية ومراحل متتالية لوقف إطلاق النار أمرا صعبا ومعقدا للغاية.

على الرغم من ذلك، تنشط الدبلوماسية فى الشرق الأوسط منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

يجوب الوسطاء المنطقة ويلتقون فى عواصم أوروبية، يأتى المسئولون الدوليون فى زيارات مكوكية إلى المنطقة وتطول أيام مكوثهم فى العواصم الإقليمية، تخرج البيانات الرسمية المتفائلة والمتشائمة، يُعلن فشل جولات تفاوضية ويلى ذلك إعلان انعقاد جولات جديدة، تقدم المقترحات والخطط وتتفاوض حولها وفود حماس والحكومة الإسرائيلية عبر الوسطاء بينما

> **ترتبط أسئلة الوسطاء ويتعلق جوهر المقترحات والخطط بالمطلوب اليوم**

الحرب تستعر والدمار يستمر.

غير أن الدبلوماسية النشطة هذه هى أيضا، ولصعوبات الممارسة الدبلوماسية فى الشرق الأوسط وحضور التناقضات الجذرية بين القوى والأطراف، دبلوماسية لا ترى غير المدى القصير.

ترتبط أسئلة الوسطاء والمفاوضين ويتعلق جوهر المقترحات والخطط بالمطلوب اليوم، كم من الرهائن نظير كم من الأسرى وكم من الرهائن نظير كم يوم دون حرب، كم يوم دون حرب ومعهم خلافات حول تحديد حجم المساعدات الإنسانية لأهالى غزة وسبل إنفاذها، تثبيت مسارات آمنة لابتعاد من هم فى رفح الفلسطينية عنها باتجاه وسط وشمال غزة قبل هجوم إسرائيلى عليها.

جميعها أسئلة اليوم، جميعها أسئلة تدلل على المدى القصير للدبلوماسية فى الشرق الأوسط مثلما تدلل على كونها تأتى لاحقة للحرب والصراع والنزاع ومتواكبة مع ثلاثتهم وليست كممارسة بديلة لهم.

طالما استمرت الدبلوماسية قصيرة المدى وتواصلت صعوباتها الحاضرة فى الشرق الأوسط، فإن احتمالية التسويات السلمية ستظل منخفضة وسيظل البحث عن إطارات جماعية فعالة لإنهاء الحروب وحل الصراعات واحتواء التهديدات الأمنية صنو عمل لا تدوم نتائجه الإيجابية فى أحسن الأحوال وتغيب بالكامل نتائجه الإيجابية فى أسوأها.

ماهر فرغلي

نساء «البغدادي»

كشفت كل من «أسماء ونور» زوجتى أبوبكر البغدادى، زعيم «داعش» وابنته «أميمة»، فى أول ظهور إعلامى للدائرة الضيقة به، لقناة «العربية» عن تفاصيل وخارطة شخصية المؤسس الحقيقى للتنظيم الإرهابى.

قالت زوجته الأولى «أسماء»، التى بقيت على ذمته حتى وفاته، إنها فوجئت أنه نصّب نفسه خليفة، حينما ظهر إعلامياً للمرة الأولى بالمسجد الكبير بنينوى، وإنها لم تكن تعلم أنه زعيم التنظيم، لكنها كانت تعرف أنه عمل لفترة مفتياً شرعياً له، وإنه عقب هذا الظهور تغيّرت شخصيته، فأصبحت له حراسات خاصة، وكان يدخل إلى غرفته ولا يخرج منها إلا ساعة واحدة، وفى أيامه الأولى بعد إعلانه الخلافة كان يخرج بمفرده، ويقود السيارة ثم يعود، لكنه كان يخشى من الطائرات المسيّرة، خاصة عقب اغتيال بعض الشخصيات المقرّبة منه، ومنهم «منصور» زوج ابنته «أميمة»، التى زوّجها له وعمرها ١٢ عاماً فقط، وكانت هى بالمستشفى تلد، وفوجئت بهذا الأمر، وكان ذلك هو القشة التى قصمت العلاقة بينهما.

عقب أن أعلن «البغدادى» الخلافة، انتقلت الأسرة إلى مدينة الرقة السورية، وفوجئت زوجته الأولى «أسماء» بأنه تزوج من ابنة حارسه الشخصى «الزوبعى»، وعمرها ١٤ عاماً، وهى العراقية نور، ثم تزوج أخرى شيشانية، ورابعة من مدينة حلب السورية، وأدخـل عليهم فى المنزل تسعاً من السبايا الإيزيديات، مشيرة إلى أنهن كلهن كن من المراهقات، وكانت إحداهن عمرها سبعة أعوام، وكن يتعرّضن للضرب منه.

وقالت زوجته الأولى «أسماء» إن أقرب المقرّبين منه كان أبومحمد العدنانى، ولما قُتل لم يبد على وجه «البغدادى» أى حزن، فقد كان همّه الأول هو الحفاظ على حياته، حتى لو قتل كل قيادات «التنظيم»، موضحة أنها تناقشت مع زوجها فى أمر النساء السبايا، وإنه عرضها

على قاضٍ شرعى ليستتيبها من الردة والكفر.

أنجب «البغدادى» من زوجاته الأربع ١١ ابناً وابنة، وكان أقربهم إليه هو حذيفة ابن أسماء، الذى كان ملتحقاً بمعسكرات التنظيم، وفجّر نفسه بحزام ناسف، كما أنه تعود أن يأخذ أبناءه بعمر تسعة أعوام ليُلحقهم بالمعسكرات، وابنه الثانى يمان كان معه فى لحظة اقتحام مخبئه من قِبل القوات الأمريكية، وقام بتفجير زوجتيه السورية والشيشانية وابنه يمان، وذلك قبل أن يقوم بتفجير نفسه.

أما زوجته العراقية الأخرى نور، فقالت إنها كانت تعرف أن والدها عضو قيادى بـ«التنظيم»، وإنها فوجئت فى يوم بأنه يدخل عليها وبصحبته «البغدادى»، وإنه رآها يومها وقرّر الزواج منها، وإنها كانت ترفض ذلك، لكن والدها أجبرها عليه، وكان عمرها ١٤ عاماً فقط.

أنجبت «نور» من «البغدادى» ولداً واحداً، وتزوجها فى البيت نفسه الذى تعيش فيه «أسماء» وأولادها، وكان بين حريمه مشكلات كثيرة، وأغلبها تثيرها الزوجة السورية، التى قُتلت معه فى ما بعد.

تحدّثت «نـور» عن الإيزيديات، وقالت إن دولة «البغدادى» كانت دولة النساء، فقد انشغل كل القيادات بهذه المسألة، وكان لكل قيادى منهم واحدة أو أكثر، وكانوا يتبادلون النساء الإيزيديات فى ما بينهم، ولما تناقشت مع زعيمهم «البغدادى»، قال لها إن ذلك هو شرع الله، لأنهم كفرة ومرتدون.

أما ابنة البغدادى «أميمة» فقالت فى أول ظهور لها إنه لم يكن مسموحاً لها باستخدام الهاتف، وبعد أن كانت تتفرّج على التلفاز، حرمهم منه بعد وشاية من زوجته السورية، التى قالت له إن ابنتك تشاهد أفلام الكرتون للأطفال، وإنه كان محرماً عليهم استخدام الهاتف أو مشاهدة التليفزيون.

أجبر «البغدادى» ابنته «أميمة» على الزواج من أهم العناصر المقرّبة منه وهو حارسه الشخصى «منصور»،

> **دولة «البغدادى» كانت دولة النساء، وانشغل كل القيادات بهذه المسألة**

وعمرها كان ١٢ عاماً فقط، أنجبت منه طفلاً، ثم قُتل فى مدينة الرقة بطائرة من دون طيار، مؤكدة أن موضوع السبايا كان أمراً مشيناً للغاية، وكان والدها يرى أن ذلك من الشريعة.

فى الحقيقة، كانت تلك الحوارات فى الدائرة الضيقة لزعيم أكبر تنظيم إرهابى، كاشفة عن الجوانب الحياتية لمثل هؤلاء الزعماء قادة التنظيمات، وموضحة كيف كانت إنسانيتهم وتعاطيهم مع من حولهم.

وكانت أحاديث النسوة حول الوحشية، والخلافات الفكرية العقائدية التى تسبّبت فى معارك بين القادة، بينما أبوبكر البغدادى مشغول بحريمه وسباياه التسع، اللاتى أغلبهن من المراهقات.

بان أن «داعش» لم يكن دولة بالمعنى المفهوم، بل هو عبارة عن مجموعة من العناصر رأوا فى الفقه السلطانى التراثى فقط شكل الدولة العباسية فى الزى واللباس ومظهر الخليفة والسبايا وسوق النخاسة والعبيد، أما دون ذلك فلا، واتضح كيف أنهم كلهم لديهم هوس وشغف وشبق إلى المرأة والحريم، وهم لا يرون فى الإسلام فقط سوى هذه الصورة.

الحوارات كاشفة عن الكثير، لذا أن نغوص فى الجوانب الأسرية والنفسية والإنسانية لعناصر هذه التنظيمات هو مهم للغاية، لأنه سيكشف لنا كيف يتم تجنيدهم، وكيف يتم توجيههم، وكيف يمكن أن نعيد بعضهم عن هذا الطريق المميت.

*صحيفة «الوطن»المصرية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily